مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 7 أيلول 2023

عين على العدو الخميس 7-9-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **القناة 13 :**حماس في طريقها للتصعيد، العاروري دعا لتنفيذ المزيد والمزيد من العمليات المسلحة بالضفة الغربية.
- **معاريف" :**الوزير سموتريتش" يصدر تعليمات تمهد لتعزيز النشاط الاستيطاني في 3 مستوطنات بالضفة الغربية وهي "عسهئيل"، و"أبيغيل"، و"بيت حوغلا."
- **المتحدث باسم جيش العدو" :**في عملية مشتركة بين مستعربي حرس الحدود وقوات الجيش والشاباك، وفي إطار تعاون استخباراتي، تم اعتقال محمد إبراهيم عيد نغنغية، من سكان مخيم جنين، وهو ناشط مسلح شارك في عدد من عمليات إطلاق النار في الآونة الأخيرة."
- **إذاعة جيش العدو :**أصيب 3 مستوطنين في عملية طعن عن دباب الخليل بالقدس أحدهم حالته خطيرة.
- **إذاعة جيش العدو :**منفذ عملية الطعن بالساطورة عند باب الخليل في القدس هو فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً من سكان شرق المدينة.
- **قناة كان :**منفذ عملية الطعن في كورنيش يافا بالقدس هو باسل عياد من بلدة جبل المكبر بالقدس (17 عاما).
- **"إسر ائيل اليوم :"**عملية الطعن في القدس: التفاصيل تشير إلى أن العملية بدأت من أمام أسوار البلدة القديمة في باب الخليل، المنفذ البالغ من العمر 17 عاماً من شرق المدينة، بدأ بطعن المارة بساطور وأصاب رجلاً يبلغ من العمر حوالي 50 عاماً بجروح خطيرة، وطارده حارس أمن مركز تجاري، وانضم إليه عناصر شرطة من منطقة القدس، وتم القبض على المنفذ على بعد عشرات الأمتار بعد أن ألقى الساطور الذي استخدمه. ولم يتم إطلاق أي أعيرة نارية أثناء إلقاء القبض على المنفذ.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان :**إلغاء لقاء رئيس مجلس الشيوخ المغربي، النعم ميارة للكنيست بسبب حالته الصحية ونقله إلى مستشفى.
- **"باراك رافيد"-موقع والا" :**تحدث السيناتور الجمهوري الكبير ليندسي جراهام مع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وطلب منه دعم الصفقة الشاملة التي يحاول الرئيس بايدن إبرامها مع السعودية والتي قد تشمل أيضًا اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل، هذا ما قاله لي جراهام في مقابلة أجريته معه."
- **القناة 12 :**طائرة ركاب كانت في طريقها من دبي إلى سنغافورة وعلى متنها 12 "راكباً إسرائيلياً" هبطت هبوطا غير مقرر صباح أمس الأربعاء في ماليزيا، التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، بسبب سوء الأحوال الجوية. ومنذ لحظة الهبوط، قامت وزارة الخارجية بتقييم الوضع والاتصال بأحد الركاب للتأكد من سلامتهم، وصدرت تعليمات لـ "الركاب الإسرائيليين"، الذين كانوا على متن الرحلة بعدم النزول من الطائرة خلال الخمس ساعات التي قضتها الطائرة على الأرض في ماليزيا.
- **قناة كان :**توقعات بأن يكون هناك محادثة في الأيام المقبلة بين رئيس أوكرانيا "زيلينسكي" ورئيس وزراء العدو "نتنياهو"، بعد الأزمة بين الاثنين في الفترة الماضية، بالإضافة إلى احتمال اجتماعهما على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة المقبل.
- **القناة 13 :**تستمر المقاطعة: ستقيم السفارة الأمريكية في القدس حفلاً بمناسبة رأس السنة العبرية، تم توزيع الدعوات على العديد من الوزراء في "الحكومة الإسرائيلية"، لكن الذين ليسوا على قائمة المدعوين هم الوزراء "إيتمار بن غفير"، و"بتسلئيل سموتريش" وأعضاء آخرون في حزبيهما.

الشأن الداخلي:

- **المتحدث باسم جيش العدو" :**أصيب 9 جنود إسرائيليين في حادث سير عسكري بالقرب من مفترق بئيري في غلاف غزة، منهم 2 بجروح متوسطة و7 جنود آخرين بجروح طفيفة."
- **موقع والا :**قيادة الجيش تدرس اتخاذ إجراءات عقابية ضد جنود من غولاني شاركوا في أعمال شغب داخل قاعدة تدريب.
- **كالكالست :**الشيكل يضعف بنسبة 0.8% مقابل الدولار الذي وصل سعر صرفه إلى 3.83 شواكل.
- **معاريف :**إصابة شخصين بإطلاق نار في حي الجواريش بالرملة وحالتهما حرجة وخطيرة.
- **يديعوت أحرونوت :**حوالي 50 شخصًا تظاهروا ضد الثورة القانونية في الخضيرة أمام مؤتمر مجلس مدينة الليكود.
- **القناة 13 :**رئيس الأركان "هليفي" يشن هجومًا على قانون الإعفاء من التجنيد: "موقفنا واضح، التجنيد الإجباري للجميع. في أيام الجدل يجب ألا نفقد الاتجاه."
- **إذاعة جيش العدو" :**رئيس الكنيست الإسرائيلي أمير اوحانا": "نحن الآن على مفترق طرق حاد قد يجرنا إلى الهاوية، لا يوجد في قانون الإصلاح القضائي ما يسمح للمحكمة العليا بإبطال أو تغيير قانون أساسي."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"إيتماربن غفير"** :"تمنياتي بالشفاء لأجل المصابين من عملية الطعن عند باب الخليل – لمثل هذه الحالات بالتحديد، كنت أكافح مؤخرًا من أجل تغيير أوضاع الأسرى في السجون، بمجرد أن يعلم الفلسطيني قبل أن يخرج لتنفيذ عملية أنه سيعاني في السجن، سوف يفكر مرتين قبل أن ينفذ."
- **"وزير الخارجية إيلي كوهين"** :"نحن في أعلى نقطة من احتمالية التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، وأقدر أنه في غضون 6 أشهر سنكون قادرين على إبرامه."
- **"رئيس الموساد السابق تامير باردو"** :"إسرائيل "تنتهك القانون الدولي، ما بين ضم الأراضي المحتلة، وانتهاك الحقوق المدنية وإدخال ممارسات الفصل العنصري."
- **"بيني غانتس** :"هذا الصباح بينما كنت أستعد للمشاركة في مؤتمر حول الأضرار الجسيمة التي تلحق بالأمن الشخصي وقدرة المجتمع على الصمود، اقتربنا من 170 قتيلاً في المجتمع العربي هذا العام، ولسوء الحظ، بحلول الوقت الذي وصلت فيه إلى المؤتمر، كان الرقم قد تم تجاوزه بالفعل، لقد تجاوز الواقع في إسرائيل كل الحدود – يُقتل أربعة أشخاص يوميًا. فرئيس الوزراء ذو المسؤولية الوطنية لن يقيل الوزير المسؤول فحسب، بل سيتولى زمام الأمور أيضا، إن المجتمع الإسرائيلي ككل، والمجتمع العربي فيه، يستحق أن نناضل من أجله حقًا، وعندما نعود إلى السلطة، لن يهدأ لنا بال حتى نوقف الانهيار الذي يحصد أرواح البشر يوما بعد يوم."
- **"أليكس كوشنير"** :"في الدولة اليهودية لا يمكن أن يكون هناك تمييز بين اليهود، يجب على كل يهودي أن يخدم في التجنيد، الخلاصة: قانون الخدمة الإلزامية للجميع هو أساس وجود دولة يهودية وديمقراطية، ويسعدني أن رئيس الأركان أعرب اليوم عن رأيه في هذا الشأن."

* * *

مقالات

i24NEWS: إسرائيل: رئيس أركان الجيش يؤكد أن التجنيد يجب أن يشمل "الكثيرين" في وجه المطالبة بإعفاء المتدينين

أكد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي أن جيش الشعب يجب أن يضم أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين، حتى من المجتمعات اليهودية المتطرفة (الحريديم ضمنا وطلاب المدارس الدينية)، في مواجهة دعوات بعض الأحزاب السياسية لتقديم استثناءات منصوص عليها في القانون .

وصل الجدل الدائر حول الخدمة العسكرية الإلزامية في إسرائيل إلى مستوى جديد من التوتر، ولا سيما ما يثير القلق في الوقت الذي يرفض فيه جنود الاحتياط استدعائهم للخدمة كشكل من أشكال الاحتجاج على الإصلاح القضائي المثير للجدل. فقد طالب وزير الإسكان ورئيس حزب يهودية التوراة المتشدد، يتسحاق جولدكنوبف، بتمرير تشريع يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية في الجلسة البرلمانية المقبلة. وأصر جولدكنوبف على أنه كان من الخطأ عدم إقرار القانون في وقت سابق، قائلا إنه ضروري. وهدد الوزير في وقت سابق بإسقاط الحكومة الائتلافية إذا لم يتم إقرار التعديل التشريعي.

وقال هليفي في خطاب ألقاه الأربعاء في حفل ضم جنودا وضباطا إسرائيليين: "يتوجب على دولة إسرائيل في سبيل أمنها أن تستمر في التمسك بنموذج جيش الشعب. هذا نموذج يتطلب الإقبال على التجنيد من قبل أكبر عدد ممكن من مكونات الشعب الإسرائيلي. ومع التعديلات الصحيحة، هناك مكان وطريقة لتنفيذ ذلك في المجتمع الإسرائيلي النامي. موقفنا واضح - التجنيد للجميع ." وأضاف "على مدى الخمسة وسبعين عاما - كان هذا هو سر قوة جيش الدفاع الإسرائيلي. خاصة في أوقات الجدل في المجتمع الإسرائيلي، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي هو الحل الذي يوحدنا ويجمعنا، وهناك متّسع للجميع."

كما شجع رئيس الأركان الإسرائيليين على نسج العلاقات بين القطاع التجاري والجيش الإسرائيلي. وقال بهذا الصدد "جيش الشعب هو جيش مرتبط بشعبه وهذه العلاقة بين الشركات التجارية والجيش الإسرائيلي تعبر عن ارتباط عميق بين الشعب وجيشه. نحن نعلم أن هناك دورة مهمة للغاية تتمثل بحقيقة أن جيش الدفاع الإسرائيلي قويا والأمن يعززان الاقتصاد والاقتصاد القوي يساهم في تعزيز قوة الجيش. ويشرفنا أن نواصل ونعزز هذا الاتجاه معًا."

وأيد رئيس المعارضة في الكنيست يائير لابيد موقف رئيس الأركان، مؤكدا أنه "يجب على الجميع أن يخدموا، دون استثناء". كما انتقد محاولات الالتفاف على الخدمة العسكرية، بحجة أنها قد تهدد سلامة الجيش الإسرائيلي.

ولا تزال مسألة الخدمة العسكرية قضية خلافية في الدولة اليهودية. وبينما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تخفيف القانون المقترح، فقد قوبل بالرفض من الأحزاب الأرثوذكسية المتطرفة، التي تصر على أن التشريع يجب أن يتوافق مع ما تم التوقيع عليه في اتفاق الائتلاف.

* * *

i24NEWS: رئيس الكنيست محذّرًا من أي محاولة لإلغاء قانون أساس: "السلطة التأسيسية تعود للكنيست ولها وحدها"

عقب رئيس الكنيست أمير أوحانا، الأربعاء، حول إمكانية إقدام المحكمة العليا على إلغاء قانون أساس سنة الكنيست مؤخرا بخصوص تقليص "بند المعقولية"، وهو إجراء حظي بدعم كامل أعضاء الائتلاف الحكومي وسط انسحاب المعارضة من جلسة التصويت. وأعرب أوحانا في بيانه، عن خشيته من أن يتم اجتياز الخط الأحمر وفق تعبيره من خلال إلغاء المحكمة العليا قانون أساس في إشارة إلى "إلغاء بند المعقولية" مؤكدا أنه لا يجوز للسلطة القضائية التي تعمل في دولة ديمقراطية أن تلغي قانون أساس .

جاء في بيان أوحانا" أود أن أتوقف عند علامة فارقة، منذ عام 1977 كانت هناك عملية انتزاع للصلاحيات من المنتخَبين إلى المستوى المعين، الذي هو اليوم كلي القوة.... فإذا رأت المحكمة أن تقول إن قوانين الأساس ليس لها وضع خاص وبالتالي فهي تملك صلاحية تغييرها أو إلغائها، فإن كل الأحكام التي فيها أبطلت المحكمة القوانين، بموجب قوانين الأساس، لاغية وباطلة." وتابع أوحانا: "إسرائيل دولة ديمقراطية، في دولة ديمقراطية السيادة هي الشعب. في دولة ديمقراطية، النظام القانوني يحترم السيادة. لا يمكن أن يكون هناك خلاف حول "ما إذا كانت الكنيست قد فوضت المحكمة بإبطال أو تغيير التشريع الأساس. لا وجود لمثل هذا التفويض، ولا حتى ضمنا. السلطة التأسيسية تعود للكنيست، ولها وحدها".

وجدت أقوال أوحانا صدى طيبا عند وزير القضاء ياريف ليفين حيث هنأ رئيس الكنيست على "خطابه الشجاع وموقفه الثابت من موقف الكنيست وصلاحياته ." وأضاف "آمل أن تجد كلماته آذانا صاغية بين قضاة المحكمة العليا، وأن تحترم المحكمة سلطة الحكومة والكنيست وسيادة الشعب."

في المقابل، رد حزب "همحاني هممليختي" - "معسكر الدولة" برئاسة بين غانتس على كلام رئيس الكنيست في بيان: "من يقول في الصباح إنه يريد التوصل إلى اتفاقات تحفظ حكم القانون، لا يمكنه التهديد بتفكيكه في المساء. إن تصريح رئيس الكنيست بأنه لن يقبل حكم المحكمة "خاشعاً" هو مقدمة للفوضى، وعلى نتنياهو أن يتبرأ منه، وإلا فإن دولة إسرائيل ستنزلق إلى منحدر خطير."

يُذكر أن المستشارة القضائية للحكومة غالي بهارف ميارا أعلنت مطلع الأسبوع الجاري موقفها الرسمي أمام محكمة العدل العليا قبيل النظر في الالتماسات المقدمة ضد القانون الذي أقرته الكنيست مؤخرا بالرغم من الانقسام حوله، ودعت المحكمة إلى إبطال القانون على خلفية مسه بأسس النظام الديمقراطي.

* * *

i24NEWS: مستشار رئيس أذربيجان في لقاء خاص مع i24NEWS: "لعبنا دورا في تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل"

استضافت قناة I24News مستشار رئيس أذربيجان حكمت حاجييف، الأربعاء. حاجييف الذي وصل إلى إسرائيل في زيارة دبلوماسية قصيرة تحدث عن اعتزاز بلاده بالعلاقات الثنائية مع إسرائيل لا سيما على المستوى الدفاعي وأشاد بالعلاقة التاريخية المتداخلة في نسيج واحد وتربط الشعبين اليهودي والأذربيجاني . لا بد من الإشارة إلى أن الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ حل ضيفا على باكو بدعوة من الرئيس إلهام علييف في إطار الجهود لتعزيز العلاقات مع الدولة ذات الأغلبية الشيعية والمجاورة لإيران . وفيما يلي الحوار :

نحن نشهد نموا حقيقيا بين إسرائيل وأذربيجان فضلا عن تحسن العلاقات بين إسرائيل وتركيا في السنوات الأخيرة فهل كان لأذربيجان دور في ذلك؟

إلى حد ما نعم، نحن دائما نقول أن الدبلوماسية هي الأداة الأفضل وتحديدا الدبلوماسية الأذرية تسعى إلى أن يكون أصدقاؤنا أصدقاء الجميع ورأينا كيف يمكن أن نعزز التفاهم بين تركيا وإسرائيل وأذربيجان ساهمت في هذه العملية .أذربيجان تستمر في لعب هذا الدور. لدينا رؤية تقليدية تقول إنه يجب توسيع العلاقات من علاقات ثنائية إلى علاقات متعددة الأطراف في سياق التعاون .

حول الصراع الذي تخوضه أذربيجان مع أرمينيا ومدى الدور الذي لعبته إسرائيل لدعم دفاعها قال المستشار :نحن نشكر إسرائيل لتعاونها الدفاعي معنا، التعاون العسكري بيننا يفيد دولتنا نحن نتعاون في عدة مجالات .أذربيجان تعرضت الى احتلال عسكري وقدنا حربا ضد الجيش الأرمني والتعاون الدفاعي مع إسرائيل والحصول على معدات عسكرية دفاعية كان

مهما لنا. لذلك نحن شاكرون لدولة إسرائيل وللشعب الإسرائيلي. والشعب الأذربيجاني يثمن هذا التعاون مع إسرائيل الذي يغطي قطاعات واسعة وعديدة.

هل تشارك أذربيجان إسرائيل قلقها من إيران النووية وهي تتشارك معها الحدود؟

أذربيجان لديها سياسة خارجية مستقلة لذلك أذربيجان تختار أصدقاءها بحرية. السياسة الخارجية والتعاون مع إسرائيل عملية مفيدة للجميع وهي غير موجهة ضد أي دولة ولكنها لصالح الشعبين والدولتين. الصداقة بين الشعب اليهودي والشعب الأذربيجاني هو جزء من تاريخنا ومن عقيدتنا، وسنستمر في تطويره. هذه العلاقة غير موجهة ضد أي جهة. جيد أن تكون لديك علاقات مريحة ومستقرة مع الجوار. هناك بعض التفاوت والخلاف مع إيران لكننا نسعى لحل هذه الخلافات ونحن نتلقة رسائل إيجابية من الإيرانيين ونحن ملتزمون في عملية دبلوماسية مع إيران لفتح صفحة جديدة وتنقية الأجواء من أجل تعاون في مصلحة المنطقة، ومصلحة البلدين.

أنت هنا منذ بضعة أيام فقط هل يمكنني ان أسأل ما الذي تأمل في تحقيقه في هذه الزيارة القصيرة جدا، وهل تحب القدوم إلى إسرائيل؟

بالتأكيد هذا دائما جيد ومفيد. في كل زيارة لإسرائيل أرى التطور الكبير في إسرائيل وفي مدنها والتعاون بين إسرائيل وأذربيجان مفتوح وهناك تبادل تجاري في مجالات كثيرة ولاحظنا أنه يوجد مجالات كثيرة للتعاون يجب أن نشخصها ونتطور لأن السماء ستكون هي الحدود في إطار التعاون لصالح الشعبين.

وفي أي المجالات تركزون على وجه التحديد؟

بالنسبة لي أن مختص في السياسة الخارجية والأمن القومي وأنا سعيد أني التقيت زملاء لي في مكتب رئيس الوزراء ورئيس الدولة ووزارة الخارجية وتشاورنا في تطوير التعاون .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: جاريد كوشنر ولينديسي غراهام يضغطان على ترامب لدعم اتفاق إسرائيلي-سعودي بوساطة بايدن

شجع السيناتور الجمهوري لينديسي غراهام والمستشار الكبير السابق للبيت الأبيض جاريد كوشنر، الرئيس السابق دونالد ترامب على دعم جهود خليفته جو بايدن للتوسط في اتفاق تطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ومن المرجح أن يتطلب نوع اتفاق الدفاع الذي تطلب الرياض التوقيع عليه مع الولايات المتحدة مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل موافقة الكونغرس وسيحتاج إلى دعم بعض الجمهوريين على الأقل في الكونغرس المنقسم بشدة.

وبناء على ذلك، فإن المعارضة الصريحة من ترامب يمكن أن تضر بفرص بايدن في الحصول على الدعم الذي يحتاجه من الحزبين – وهو أمر بالغ الأهمية بشكل خاص بالنظر إلى النفور من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في صفوف الديمقراطيين التقدميين. وبالنظر إلى اتفاق التطبيع بين إسرائيل والسعودية باعتباره مصلحة وطنية تتجاوز السياسة، يسعى غراهام وكوشنر إلى الحصول على دعم الرئيس السابق للاتفاق. وقال غراهام لموقع" أكسيوس "يوم الأربعاء: "قلت للرئيس

ترامب... هذا هو الامتداد الطبيعي لاتفاقيات إبراهيم، وإذا كان بإمكاننا القيام بذلك، فلنفعله. لا يهم كيف يتم إنجاز ذلك، وتحت إشراف من. سيكون ذلك أمرا جيدا لاستقرار الشرق الأوسط وأمننا القومي، والرئيس ترامب يستحق نصيبه العادل من الفضل."

ليزيد من جاذبية الأمر لكبرياء الرئيس السابق، قال النائب المخضرم من الحزب الجمهوري إنه قال لترامب أيضا إن عمل بايدن على توسيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب التي توسط فيها ترامب نفسه هو "أعلى علامة على الإطراء."

كوشنر، الذي كان القوة الرئيسية وراء اتفاقيات إبراهيم، نقل أيضا هذه الرسالة إلى والد زوجته، وقال له إن الاتفاق السعودي-الإسرائيلي سيمثل إثباتا يقدمه بايدن على نجاح سياسة ترامب في الشرق الأوسط، وفقا لما ذكره موقع أكسيوس، نقلا عن مصدرين مطلعين على الأمر.

وبدا أن غراهام يؤكد هذه الرواية، حيث قال لموقع أكسيوس: "كان جاريد كوشنر مفيدا للغاية. كانت لديه بعض الأفكار بشأن [المكون] الفلسطيني [في اتفاق التطبيع]. أعلم أنه عرض المساعدة، وأعتقد أن البيت الأبيض يعتبره مفيدا." استثمر صندوق الاستثمارات العامة السعودي ملياري دولار في صندوق الأسهم الخاصة التابع لكوشنر "أفينيتي."

ولم يكن من الواضح كيف استجاب ترامب لمناشدات كوشنر وغراهام، ورفض متحدث باسم الرئيس السابق طلبا للتعليق على الأمر. وغراهام هو أحد أكثر الجمهوريين صراحة في في دعمه لجهود بايدن وسيسافر إلى السعودية وإسرائيل الشهر المقبل للمرة الثانية هذا العام لمحاولة دعم المبادرة.

* * *

هآرتس: تغيير سياسة الاعتقال هو جزء من استراتيجية تصعيد الصراع التي ينتهجها بن غفير

بقلم ايال غوفير

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

تغيير سياسة السجن جزء من إستراتيجية تصعيد النزاع، التي يتبناها وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير. في الخلفية، ترفرف فوق رؤوس قادة جهاز الأمن سيناريوهات جولة قتال أخرى في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وحتى وراء ذلك، وأحد الأخطار هو الذي سيأتي من التداعيات المدمرة لتفجر قضية السجناء الأمنيين الفلسطينيين. وفي الفترة الأخيرة، عرفنا أن بن غفير أمر بتقليص الزيارات للسجناء الأمنيين بحيث تكون زيارة واحدة مدتها 45 دقيقة كل شهرين، وتقليص عدد قنوات التلفاز، التي يُسمح للسجناء بمشاهدتها.

التقليد المتبع من العام 2014 هو "زيارة واحدة للعائلة" في كل شهر، لكن الواقع الأمني في البلاد يخلق وضعا فيه واقع الزيارات الفعلي أقل بكثير. إضافة إلى ذلك في الفترة الأخيرة تم المس بظروف حياة السجناء الأمنيين. فقد تم إلغاء "الإفراج الإداري" و"تم أخذ الأرغفة منهم" وتم تقليص قدرتهم على الوصول للمياه. كل ذلك يعزز في السجون وفي الشارع الفلسطيني وفي أوساط من يؤيدونهم في العالم الرواية التي تقول، إن السجناء يتعرضون للتنمر والتنكيل بشكل متزايد. وإذا كان الأمر

هكذا فإن السؤال الذي يجب طرحه هو ما هي الفائدة التي ستجنيها دولة إسرائيل من تشديد آخر لظروف السجناء الأمنيين؟ هل سيتم تحقيق الردع؟ هل سيتحسن الأمن والانضباط في السجون؟ هل ستعطي هذه الإجراءات دولة إسرائيل نتيجة إيجابية معينة في الساحة الدولية؟ هل ستتحسن الصورة الذاتية للسجناء؟ الإجابة عن كل هذه الأسئلة هي إجابة قاطعة: لا.

إن جوهر دور مصلحة السجون، حسب رؤية هذا الجهاز، هو "الحفاظ على السجناء والمعتقلين المتسللين والماكثين في حماية آمنة ومناسبة، مع الحفاظ على كرامتهم وتحقيق احتياجاتهم الأساسية وتزويد جميع السجناء بالأدوات التصحيحية المناسبة من اجل تحسين قدرتهم على الاندماج في المجتمع عند إطلاق سراحهم."

معاملة السجناء، وضمن ذلك السجناء الأمنيون، تعبر عن دولة إسرائيل وليس عن السجين. السجانون في مصلحة السجون والضباط فيها يريدون تطبيق أوامر المحكمة وحرمان السجين من الحرية، لكنهم يعتبرون انفسهم رسلا لمسألة صورة وطابع الدولة. لدى السجناء الجنائيين إلى جانب إنفاذ القانون فإنه يوجد توق لخلق ظروف تمكن من التصحيح وإعادة التأهيل. ولدى السجناء الأمنيين في الواقع لا يوجد مكان لترف إعادة التأهيل، لكن بالتأكيد هناك مكان للاحترام واللباقة ومستوى معقول للحياة.

مصلحة السجون، بصفتها ممثلة لدولة إسرائيل، لا يتعين عليها أن تتنافس مع السجناء في مستوى الوحشية وفي تقديم حلول سيئة أو خبيثة للصراعات. دولة إسرائيل هي الطرف القوي هنا. قواتها كبيرة. الأدوات لإظهار ذلك لا يتم التعبير عنها من خلال تبني نموذج السجين، بل بإدارة عقلانية ونزيهة وحازمة ومقدرة، تحافظ على صورة السجناء الإنسانية، ما يحافظ أيضا على صورة مصلحة السجون الإنسانية والصورة الإنسانية والعادلة لدولة إسرائيل.

إن المس بالسجناء الأمنيين سيخلق على الفور التعاطف من خارج السجن، في ساحة المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين. فهل عدد القنوات التي يمكن للسجناء الأمنيين مشاهدتها حقا هو مهم بالنسبة لإسرائيل؟ هل ستتطور مواجهة بسبب المس بظروف حياتهم؟ في الواقع تعرف مصلحة السجون كيف يمكنها الخروج من هذه المواجهة منتصرة، لكن هل ثمن المواجهة المحتملة داخل جدران السجن، والأكثر من ذلك في الساحة الخارجية والدولية، يستحق الفائدة الافتراضية؟ من الواضح أن الإجابة سلبية.

من المهم الإشارة إلى أن مفهوم "مخيم صيفي" لوصف ظروف السجناء الأمنيين هو هراء تام. السجناء يعيشون في غرف مكتظة وبدون أدنى قدر من الخصوصية، وجودة الهواء الذي يتنفسونه متدن، وهم غير مسموح لهم الاتصال هاتفيا مع أبناء عائلاتهم، ولا يحصلون على إجازات أو على أي نشاطات للراحة، يوما بعد يوم وسنة تلو أخرى. لا اقصد إثارة الشفقة تجاههم، لكن يجب علينا الفهم بأن القليل الذي تسمح به مصلحة السجون يستهدف تقديم الحد الأدنى من الظروف الإنسانية التي تلتزم بها الدولة لكونها دولة ديمقراطية. دولة إسرائيل تريد اعتبارها من الدول السليمة في العالم، التي يتم قياسها حسب تعاملها مع السجناء، وضمن ذلك السجناء الأمنيون.

من الجدير الأخذ في الحسبان أيضا مسألة التوقيت. فهل في الوضع السياسي – الأمني الذي تعيش فيه دولة إسرائيل الآن من

الصحيح إشعال الآن ساحة أخرى؟ بأي درجة ستساعد هذه المواجهة في الدفع قدما بالعلاقات التي تطمح دولة إسرائيل إلى تحسينها مع دول أخرى في المنطقة؟

إن القدرة على إدارة السجون بقواعد واضحة واحترام متبادل تخدم دولة إسرائيل بدرجة لا تقل عن كونها تمكن من وجود إنساني للسجناء. إدارة السجناء والسجون من الضروري أن تتم من خلال التفكير والحكمة العميقة، وحسب عمل طاقم منظم يقوم بفحص جميع الاحتمالات والمزايا والأثمان.

النتيجة هي أن توجيهات الوزير أُعطيت بدون أن يكون فيها التقدير المناسب، وخطوته تنطوي على ضرر وخطر على دولة إسرائيل اكثر مما ستفيدها. وقد كتب عن ذلك "لا بالحول ولا بالقوة، بل بالروح، قال إله الجنود" (سفر زخاريا 64).

* * *

يديعوت: السعودية تنقذ الديمقراطية الإسرائيلية

بقلم بن – درور يميني

السعودية هي درة التاج. ليس واضحاً إذا ما كان اتفاق السلام معها على الأبواب، لكن من الواضح تماماً أن شيئاً ما يحصل هناك، وأن ثمة حلاً وسطاً في مجال التشريع يأتي لخدمة المسار السعودي. تتحقق الخطوات الأولى منذ الآن. وهذه ليست فقط السماء المفتوحة التي منحت لإسرائيل دون أن تكون ثمة حاجة للإعلان عن تقدم ما في المسار الفلسطيني. كما أن هذه اللقاءات تجري منذ الآن على مستويات مختلفة، وسيكون هناك تقرير بعد بضعة أيام عن واحد منها.

إن التطبيع مع السعودية هو أيضاً حبل النزول عن الشجرة للجهات المعتدلة في الائتلاف. صحيح أن هذا هو الائتلاف الأكثر ظلامية في تاريخ الدولة، لكن ليس كل أعضاء الائتلاف ينتمون إلى الجناح الظلامي. يحتمل أن تكون قوة المعتدلين هزيلة. فنحن نتعرف أساساً على تصريحات تبعث على الرعب يطلقها دافيد إمسلم، وإسحق فيندروس، وتالي غوتليف، وعلى مبادرات للمسّ بالإعلام من إنتاج شلومو كرعي. لكن توجد أيضاً أصوات أخرى.

رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، كان يفترض أن يكون الراشد المسؤول. نعم للإصلاح. لكن ليس للإصلاح الذي تصدره ياريف ليفين وسمحا روتمان والذي تسبب بإبادة قيمة ذاتية غير مسبوقة. يبدو أن يد المتطرفين حتى الآن على الأقل كانت هي العليا. في الدقائق الأخيرة قبل التصويت على تفجير علة المعقولية عارضوا كل تغيير حتى أكثرها خفة، رغم استجداءات يوآف غالانت، الذي حذر وعن حق من المسّ بالأمن. نعم، ياريف ليفين وإيتمار بن غفير سحقا كل القيادة الأمنية التي حذرت من المسّ بالأمن بسبب ظاهرة "وقف التطوع" التي أخذت في الاتساع.

والآن تدخل السعودية إلى خارطة الإجراءات والمصالح. فلأجل تحقيق التطبيع معها ستكون ثمة حاجة إلى حل وسط في الموضوع القضائي. الحل الوسط الذي لعله، فقط لعله، يتبلور في مقر الرئيس هو ليس نتاج صحوة من جانب نتنياهو. ولا من جانب الاحتجاج. إنه السعودية أيضاً. فهي ستخدم الاحتجاج بوقف التشريع، وهذا ليس لأن محمد بن سلمان يبدي اهتماماً بلجنة انتخاب القضاة. لكن الإدارة الأميركية معنية. من ناحيتها هذه صفقة رزمة ستخدم كل المشاركين. أولاً، جو

بايدن بحاجة لإنجاز مهم قبيل السباق إلى البيت الأبيض. ولا يدور الحديث فقط عن إنجاز رسمي بل أيضاً عن إنجاز اقتصادي. فالاتفاق بين واشنطن والرياض سيؤثر على أسعار الطاقة. ثانياً، لغرض تمرير الاتفاق في الكونغرس يحتاج الرئيس الأميركي لتأييد بعض الجمهوريين. فمن يمكنه أن يوفرهم؟ نتنياهو هو الذي يفترض أن يبيعهم الاتفاق المتبلور إذا ما تبلور حقاً، مع السعودية. ثالثاً، التطبيع مع السعودية سيؤدي في واقع الأمر إلى إنهاء النزاع مع الدول العربية. صحيح أن الجزائر وليبيا لن تكونا جزءاً من رزمة السلام لكن السعودية هي زعيمة العالم العربي.

الربح الأكبر بالطبع سيكون لنتنياهو. فها هو الرجل الذي وقّع على اتفاقات إبراهيم سيكمل الرزمة مع السعودية. ينبغي الاعتراف بأنه هنا وهناك توجد منذ الآن أصوات تخوف، من جهة اليسار بالذات. فقد سمعنا هذه الأصوات حتى في أيام ما بعد الإعلان عن اتفاقات إبراهيم. فعلامَ الحماسة؟ سألوا في حينه. فهذه ليست أنظمة ديمقراطية. أولئك هم الأشخاص أنفسهم المستعدون لأن يدفعوا تقريباً كل ثمن مقابل اتفاق مع الفلسطينيين الذين يوجدون بعيداً في الخلف في جدول الديمقراطية.

التخوف هو بسبب أن الحديث يدور عن نتنياهو. هذا تخوف سخيف ومناكف. صحيح أن مثل هذا الاتفاق سيعزز مكانة زعيم "الليكود". فماذا في ذلك؟ لئن كان بفضل التطبيع مع السعودية سيتوقف التشريع التعسفي فينبغي بالتالي الترحيب بذلك، وإذا ما كان سيتحقق السلام مع السعودية فبالتأكيد يتوجب الترحيب بذلك. وإذا ما تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة، عندها سيكون ثمة سبب آخر للترحيب. لكن ماذا مع الفلسطينيين؟ هذا هو السؤال الدائم. هم سيبقون في الساحة الخلفية، أساساً لأن قيادتهم الحالية مثل سابقاتها ارتكبت كل الأخطاء الممكنة. وقد قالت لا دوماً. سيتضمن الاتفاق مع السعودية على أي حال شروطاً معينة أيضاً في السياق الفلسطيني. من السابق لأوانه أن نعرف ماذا ستتضمن الرزمة. حسب أحد التقارير يدور الحديث أيضاً عن نقل جزء من مناطق (ج) إلى السيطرة الفلسطينية. هذا ليس شيئاً ينبغي أن يفزع إسرائيل. فإذا كان هذا أحد الشروط، فإن الحديث يدور عن أرض كان يفترض بها على أي حال أن تنتقل إلى الفلسطينيين حسب رؤيا القرن لدونالد ترامب. وإذا ما تضمن الاتفاق وقفاً أو إبطاء للبناء في "المناطق" فهذا سيكون سبباً آخر للترحيب. إذا لم نكن قادرين على أن نوقف الاندفاع إلى واقع ثنائي القومية فلعل الأميركيين يساعدوننا في النزول عن الحصان.

لا توجد حتى الآن تفاصيل عن الحل الوسط المتبلور. لكن أيهود باراك وموشيه يعالون أعلنا منذ الآن أنهما ضد. بالضبط مثل بن غفير وسموتريتش اللذين سيعارضان أيضاً الاتفاق مع السعودية، على افتراض انه سيتضمن شروطاً معينة في السياق الفلسطيني. وإذا ما انسحبا من الائتلاف فسيكون هذا تطوراً آخر جديراً بالترحيب. السؤال الكبير سيكون هل ستمنح أحزاب المعارضة نتنياهو حبل النجاة؟ رغم كل التصريحات التي أطلقت حتى اليوم ضد كل فكرة تعاون مع نتنياهو، فلا يدور الحديث عنه. يدور الحديث عن مصالح قومية. على المعارضة، أو قسم منها، أن تفعل ما هو جيد للدولة، حتى لو كان هذا جيداً لنتنياهو.

* * *

يديعوت: التطبيع السعودي الإسرائيلي: نظرة من ثلاث زوايا

بقلم أيال حولتا

الزاوية الإسرائيلية. يعد التطبيع مع السعودية حقاً الكأس المقدسة في تثبيت مكانة دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. فالإمكانيات الاقتصادية حيال السعودية وفتح الأفق السياسي مع باقي العالم الإسلامي السني ستكون غير مسبوقة، وأدت هذه الحوافز إلى جهد طويل السنين للحوار في قنوات سرية مختلفة.

على مدى فترة طويلة كان السبب الأساس للتأخر في التقدم نحو التطبيع غياب التقدم الموازي في المسيرة السياسية مع الفلسطينيين. فالسعوديون، الذين أطلقوا مبادرة السلام العربية في 2002، عرضوا على مدى السنين تقدمها كشرط للتطبيع مع إسرائيل. في السنوات الأخيرة مع ذلك يوجد فهم في العالم العربي بأن العلاقات العلنية مع إسرائيل تخدم مصالح أمنية واقتصادية مهمة. ساهم في ذلك خيبة أمل عربية عميقة من سلوك القيادة الفلسطينية وتبادل الأجيال في القيادات السياسية. هكذا وقعت اتفاقات إبراهيم في ظل تنازل عن مطلب مهم بشأن الساحة الفلسطينية، وفي أعقابها أطلت بوادر أولية لتسخين متجدد لمنظومات العلاقات مع مصر والأردن. وصف رئيس الوزراء نتنياهو التطبيع مع السعودية بأنه أحد الأهداف المركزية لحكومته، وذلك في ضوء الفهم بأنه توجد وحدة مصالح بين إسرائيل، السعودية، والولايات المتحدة.

ماذا يريد السعوديون؟ أولاً وقبل كل شيء يريدون تحسين مكانتهم في الولايات المتحدة والتي ضعفت عقب خلافات على سياسة تصدير النفط والتعاون مع الصين، خاصة في أعقاب قتل الصحافي جمال خاشقجي في 2018. السعودية معنية بسلاح متطور وبحلف دفاع مع الولايات المتحدة يحميها من إيران. كما تتطلع لتطوير برنامج نووي مدني مع دائرة وقود كاملة تتضمن التنقيب عن اليورانيوم، وتحويله وتخصيبه وتشغيل المفاعلات. تدعي السعودية، وعن حق من ناحيتها بأنه بعد أن أعطى الاتفاق النووي في 2015 إيران الحق في دائرة وقود، فإنها تستحق ذلك هي أيضاً، وتحذر من أنها إذا لم تحصل على ذلك من الولايات المتحدة، فستحصل عليه من الصين. وإذا حصلت السعودية – لا سمح الله – على دائرة وقود كاملة، معنى الأمر أنها ستكون قادرة على أن تبني برنامجاً سرياً يقوم على أساس التكنولوجيا التي حصلت عليها وتطوير سلاح نووي. فضلاً عن ذلك، فإن دولاً عديدة أخرى ستطالب بالسير في أعقابها، حيث سيولد سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط.

حذار أن تتشوش إسرائيل في سلّم أولوياتها: التطبيع مع السعودية لا يمكنه أن يأتي على حساب منع التحول النووي العسكري لدول المنطقة. فحاجة رئيس الوزراء إلى إنجاز سياسي وتطلع لزيارة واشنطن لا يمكنهما أن يأتيا على حساب المصالح الأمنية بعيدة المدى لإسرائيل.

الزاوية الأميركية. لماذا من الملح للولايات المتحدة الدفع قدماً بالتطبيع مع السعودية؟ هذا منوط بمن تسأل. معظم أعضاء الكونغرس، من الحزبين، سيقولون: إنه ليس ملحاً على الإطلاق، وإن السعودية ليست جديرة بسلاح متطور وتكنولوجيات نووية. الخصومة مع الصين والغضب على السعودية التي تلعب بين القوى العظمى سيجعلان من الصعب مع الوقت أن يدعم الكونغرس مثل هذه الخطوة. لكن بالتوازي، فإن إدارة بايدن معنية بأن توقف ميل تسلل الصين إلى الشرق الأوسط وإبعادها عن السعودية. كما أن أمن إسرائيل مهم لها، وتثبيت إرثها كمن نجحت في تحقيق سلام بين إسرائيل والسعودية. إضافة إلى ذلك، داخل الحزب الديمقراطي لن ينظروا بعين العطف إلى اتفاق تطبيع دون عنصر فلسطيني مهم، لا يريده

الائتلاف الحالي في إسرائيل، ولا يمكنه أن يوفره. وعليه، فمن الصعب أن نعرف إذا كانت الولايات المتحدة ستنجح في أن ترتب كل هذه العناصر في الزمن القصير حتى الانتخابات في تشرين الثاني 2024

في الزاوية الشخصية، كمن شارك على مدى السنين في تقريب العلاقات بين إسرائيل والسعودية، كان يسرني جداً أن أرى تحقق خطوة التطبيع. إلى جانب ذلك، من المحظور السماح بتخصيب ذاتي من أي من الدول في منطقتنا، وينبغي الالتصاق بحلول تضمن عدم تسرب تكنولوجيات نووية حساسة إليها. كما يصعب عليّ أن أرى كيف يمكن لصفقة كهذه أن تتحقق دون رزمة فلسطينية ذات مغزى، سواء بسبب الطلب الأميركي أو الطلب السعودية. وعليه فإن فرص الوصول إلى اتفاق متدنية جداً. إضافة إلى ذلك، تقلقني إمكانية أننا لا نسير فقط نحو تفويت فرصة تاريخية للتطبيع، بل من شأننا أيضاً في إطار ذلك أن نتنازل عن مصالح أمنية حيوية ونثبّت هذا نقطة بدء في كل مفاوضات مستقبلية.

* * *

هآرتس: يحقق نتنياهو أرباح مقابل الولايات المتحدة والسعودية بواسطة تسوية من غير المرجح أن تتحقق

بقلم عاموس هرئيل

بالون الاختبار الذي أُطلقه مساء أمس الثلاثاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، واجه صعوبات خلال ساعات قليلة. ولم تكن الحركات الاحتجاجية في عجلة من أمرها لشراء اقتراح الوساطة الذي تم إعداده تحت رعاية الرئيس هرتسوغ. كما سارع الجناح اليميني المتطرف في الحكومة إلى الانضمام إلى المعارضة. لكن نتنياهو واصل المحاولة الليلة الماضية، ويبدو أنه وضع حبه بشكل رئيسي على رئيس المعسكر الوطني، عضو الكنيست بيني غانتس. وتشير تصريحات غانتس إلى أنه ليس في طريقه إلى الاقتناع.

يبدو أن المشكلة تكمن في الملتزم أكثر من تفاصيل الاقتراح. بعد سنوات من الحيل والخداع، والتي بلغت ذروتها في إغراء حزب "أزرق أبيض" بالانضمام إلى حكومته في عام 2020 وانهيار الائتلاف بعد عام، وفشله في الوفاء بالتزاماته، يجب على المرء أن يكون ساذجًا على نحو غير عادي للاعتقاد بأن نتنياهو هذه المرة سيفعل ذلك. ويقف نتنياهو خلف كلامه. لكن حتى لو لم تسفر المحادثات عن شيء، فإن نتنياهو لديه الكثير ليكسبه من النشر المتعلق بها. وعلى الساحة الداخلية يبث نوايا تسوية قد تخفف من وضعه عندما تبدأ المحكمة العليا الاسبوع المقبل مناقشة سلسلة الالتماسات ضد قوانين الانقلاب، كما أن نشر المرونة في مواقف الحكومة قد يساعد في خلق الحرج والانقسام في صفوف الاحتجاج.

والربح الإضافي الذي يأمل رئيس الوزراء تحقيقه هو سياسي. التقرير عن التقدم في المحادثات يمكن أن يساعد نتنياهو في الجهد الإضافي الذي يقوم به حاليا، محاولة قبوله لإجراء محادثة في البيت الأبيض مع رئيس الولايات المتحدة جو بايدن. وبعد نحو أسبوعين من المقرر أن يتحدث نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما يبدو مضمونا له في هذه اللحظة هو لقاء مع بايدن على هامش الجمعية العامة في نيويورك، لكن نتنياهو يريد وضع حد للإهانة المستمرة، ويتلقى أيضاً دعوته الأولى، منذ تشكيل الحكومة نهاية ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، لاجتماع رسمي في واشنطن، ويبدو أن مثل هذا

اللقاء، بعد الجمعية العامة، يعتمد على أمرين: تخفيف التوتر المحيط بالانقلاب، ودفع المفاوضات بشأن اتفاقات التطبيع بين إسرائيل والسعودية.

وليس من قبيل المصادفة أن التقارير عن الاتصالات السياسية رافقتها أيضاً توقعات متفائلة بشأن تحقيق تقدم ملموس مع الرياض. وهذا صحيح بالفعل: الإسرائيليون والسعوديون، وليس اقل من ذلك الوسطاء الأمريكيين يستثمرون في تعزيز الاتصالات. وترى إدارة بايدن في ذلك إنجازا ضروريا للسياسة الخارجية للرئيس. ومن أجل تحقيق نتائج في القناة السعودية، وهي ضرورية أيضاً لنتنياهو، فإن بايدن مستعد للنظر في موقف أكثر إيجابية تجاه نتنياهو، على الرغم من التداعيات بينهما وبين التحفظات الأميركية على قوانين الانقلاب. وأكثر من ذلك: بايدن يحتاج إلى نتنياهو لمساعدة الجانب الأمريكي في ابتلاع ضفدع كبير مطالبة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بالسماح للمملكة بمشروع نووي مدني يشمل السيطرة الكاملة على دائرة إنتاج الوقود، على أراضيها. ومن أجل إقرار مثل هذه الخطوة في الكونجرس، بدعم جزئي من الجمهوريين، ستحتاج الإدارة إلى ختم نتنياهو. وهذه مسألة تجري محادثات مكثفة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتثير معارضة قوية من العديد من الخبراء النوويين المخضرمين، وقدامى المحاربين في المؤسسة الأمنية.

ومن المفترض أن تبتلع إسرائيل الضفدع الثاني، وهي البادرة للفلسطينيين التي سيطلبها السعوديون مقابل التوقيع على الاتفاق. في الأيام الأخيرة، غادر مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية رام الله متوجهين إلى عمان، للقاء السفير السعودي في الأردن، الذي حصل مؤخرا على منصب آخر، الممثل الدبلوماسي في أراضي السلطة الفلسطينية. وكان من بين الوفد الزائر حسين الشيخ وماجد فرج، المقربان من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

ويتضمن جدول الأعمال مقترحات لتلطيف الحالة المريرة للفلسطينيين، الذين كانوا يأملون في أن يساعد الضغط السعودي في تجديد العملية السياسية بينهم وبين إسرائيل. ومن بين الأفكار المطروحة: عودة البعثة الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية إلى واشنطن والولايات المتحدة إلى القدس الشرقية (بعد أن تم وقف أعمالها في عهد الرئيس دونالد ترامب)، نقل المناطق (ج) في الضفة الغربية إلى المناطق (ب) الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية؛ وبالطبع، مساعدات مالية واسعة النطاق من السعودية للسلطة الفلسطينية. لكن حتى هذه المطالب المتواضعة تثير صعوبات. أولاً، ليس من الواضح ما إذا كان الفلسطينيون سيكونون راضين عن ذلك. وثانياً، على نتنياهو أيضاً أن يوافق على التحركات، وهنا قد يدخل في مشكلة مع زعيمي الحزبين المتطرفين في حكومته، بتسلئيل سموتريش وإيتمار بن غفير. ومن السهل تخمين ما يريده الأميركيون: انسحاب الاثنين من الحكومة وضم المعسكر الوطني، وهو ما سيعزز الاتفاق السعودي ويدفن قوانين الانقلاب. ولكن من المشكوك فيه أن يكون نتنياهو مستعداً لذلك. ويبدو أيضاً أن غانتس الذي وقع في الفخ عام 2020، لن يسعد بالوقوع في نفس الفخ مرتين.

بضاعة ساخنة

انفجرت عبوة ناسفة، صباح أمس الثلاثاء، استهدفت جرافة تابعة للجيش الإسرائيلي خلال عملية اعتقال في مخيم طولكرم، كما تم يوم الثلاثاء إحباط عملية تهريب متفجرات قاتلة من قطاع غزة، وكانت العبوة مهربة ضمن شحنة ملابس

وتم ضبطها. واكتشافها عند معبر كرم أبو سالم. ردًا على ذلك، أوقفت إسرائيل التصدير من غزة. وتمت مصادرة عدة شحنات في الأسابيع الأخيرة من العبوات الناسفة التي تم تهريبها إلى إسرائيل من الأردن. وكانت بعض العبوات موجهة لمجرمين في إسرائيل، والبعض الآخر لمنظمات(إرهابية) في الضفة الغربية.

العبوات المتفجرة، وبعضها متطور للغاية، أصبحت الآن البضاعة الساخنة في الضفة الغربية وبين المجرمين في إسرائيل. وتتورط الآن إيران وحماس وحزب الله في محاولات تهريب العبوات، بينما تحاول ركوب موجة الإرهاب الحالية ومساعدتها على أن تصبح أكثر فتكا.

اختارت إسرائيل التأكيد على المسؤولية الإيرانية عن التطورات الأخيرة. نتنياهو، الذي حضر بشكل غير عادي لزيارة موقع الهجوم الذي قُتلت فيه امرأة إسرائيلية بالقرب من الخليل في نهاية أغسطس/ أب، ألقى باللوم على طهران. ولكن في الجهود الرامية إلى إشعال النار في الضفة الغربية، هناك شريك آخر، قيادة حماس في قطاع غزة. النقطة المهمة هي أن إلقاء المسؤولية على حماس سيتطلب إجراءات في القطاع، والحكومة تتجنب ذلك. ويواصل نتنياهو سياسة سلفيه نفتالي بينيت ويائير لبيد، ويسمح بالدخول اليومي لنحو 18 ألف عامل من قطاع غزة للعمل في إسرائيل.

إنها ضريبة الهدوء والاستقرار التي تدفعها إسرائيل لحماس، ولكنها في الوقت الحاضر تنطوي أيضا على تجاهل الأنشطة الخطيرة التي تمارسها الحركة، والتي تستهدف الضفة الغربية. ومن الأسهل إلقاء اللوم على إيران، التي لا يوجد الكثير مما يمكن القيام به ضدها على أية حال.

أظهر الاحتقار

اندلعت عاصفة صغيرة أمس الثلاثاء بسبب حادثة غريبة بعض الشيء بين الوزيرة ميري ريحيف وسائقها الشخصي وحراس أمن الشاباك من الفريق الأمني لوزير الدفاع يوآف غالانت، حيث وصلت ريجيف إلى مكان الاحتفال في قاعدة للجيش الإسرائيلي في تل هشومير ودخلت في مواجهة مع الأمن هناك. وفي الفيديو الذي تم نشره، تظهر وهي تواجه رجل الأمن قام باعاقة سائقها، بعد أن تم الادعاء أن السائق اخترق الحاجز واصاب حارس أمن آخر بشكل طفيف. واشتكت الوزيرة إلى الشاباك وطلبت تبرير حول الحادث.

عندما لم يكن دليل الفيديو مقنعًا بما فيه الكفاية، تم نشر مقطع فيديو آخر، هذه المرة من داخل السيارة (ما يعني أنه على ما يبدو لم يتمكن سوى ريجيف ورجالها من الوصول إليه). مشكلة ريجيف هي أن المسربين نسوا حذف الصوت من التسجيل. وسمع صوتها وهي تطلب من السائق الاستمرار في القيادة، وكررت الطلب عدة مرات، رغم أنه حذرها من أن الناس يقفون في طريقه، ويقول لها: "لا أستطيع القيادة، ان سأدهس الناس. سيدتي الوزيرة، جميعهم يحملون هواتف محمولة في الخارج". أي أنه سيكون هناك توثيق للحادث.

تضاف هذه القصة إلى ما كشفه جوش برينر مؤخرا في صحيفة هآرتس عن عادات الوزير المسؤول عن الشرطة، إيتمار بن جفير. قبل بضعة أسابيع، اصطدمت سيارته بسيارة أخرى، عندما قطع السائق الإشارة الحمراء وهو في طريقه لإجراء مقابلة تلفزيونية. ووفقا للمصادر التي تحدثت مع برينر، فإن بن جفير يتجاهل بانتظام إشارات الطرق وإشارات المرور.

ويبدو أن القاسم المشترك بين سلوك الوزيرين هو الاستهتار بالقواعد المقبولة، مما يعرض حياة المواطنين الآخرين للخطر. ومن الصعب عدم ربط هذه الظواهر بالسلوك المشين للعديد من الوزراء في مجالات أخرى. وفي الخلفية أيضًا الذعر الواضح لدى الوزراء وأعضاء الكنيست من الإئتلاف من حقيقة أن نشطاء الاحتجاج تمكنوا من الوصول إلى العديد من الأماكن التي يزورونها، في إسرائيل والخارج، والاحتجاج بصوت عالي على التشريع.

إحباطهم كبير جدًا لدرجة أنه يُترجم إلى انتشار الأساطير الشعبية. وآخرها، أن أحد كبار جهاز الشاباك على صلة بأحد الشخصيات المشاركة في الاحتجاج (حقيقة صحيحة في حد ذاتها)، فإن الجهاز يمنح الحصانة من "عنف المتظاهرين". وربما، كما يُلمح، تتسرب معلومات حول تحركات الوزراء، من جهاز الأمن العام "الشاباك" إلى آذان المتظاهرين، وهكذا يتمكنوا من التواجد في كل مكان. وأضيف إلى هذا الهراء الادعاء بإصدار أمر حظر النشر، إذا جاز التعبير، كما كان الحال فيما يتعلق بالتفاصيل الشخصية الكبيرة في الخدمة. عملياً قانون الشاباك يحظر نشر أسماء جميع موظفيه، باستثناء رئيس الشاباك فلا يوجد مثل هذا الأمر. وعلى كل حال فمن الواضح أن رجل العمليات الذي يتعامل مع الحرب على الإرهاب، لا علاقة له بالتعامل مع الاحتجاج أو أمن الوزراء.

* * *

نيوز1 العبري: الأردن ضد السياج الأمني الإسرائيلي في وادي الأردن

بقلم يوني بن مناحيم

يتابع الأردن بقلق بالغ جميع تصرفات حكومة اليمين في إسرائيل، ويخشى أن تكون الحكومة تخطط لإجراءات مختلفة للسيطرة على الضفة الغربية من أجل نسف خيار حل الدولتين. ويخشى الملك عبد الله أن تكون إسرائيل تتصرف سرا وفق خطة "الأردن فلسطين" من أجل ضم الضفة الغربية ودفع الفلسطينيين تدريجيا للهجرة شرقا إلى أراضي المملكة الهاشمية. ولذلك فإن تصريح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 3 أيلول (سبتمبر) بأن إسرائيل ستبني سياجاً أمنياً على حدودها الشرقية مع الأردن وتضمن عدم تسلله إلى الأراضي الإسرائيلية أضاء ضوءاً أحمر في البيت الملكي الأردني. ويعتزم رئيس الوزراء بناء سياج أمني مماثل للسياج الذي أقامته إسرائيل على الحدود مع مصر لمنع تسلل مليون شخص من الدول الإفريقية إلى إسرائيل، والذين اتهمهم نتنياهو بالسعي إلى "تدمير إسرائيل."

ولإسرائيل أسباب أخرى لإقامة السياج، وهي الخوف من دفء الحدود مع الأردن في المستقبل وتسلل الجماعات الإرهابية إلى الأراضي الإسرائيلية، فضلا عن تهريب الأسلحة على نطاق واسع للجماعات المسلحة في الضفة الغربية، وهي ظاهرة انتشرت بشكل كبير وتزايدت هذه الأسلحة في العامين الأخيرين، وإيران هي المسؤولة عن تهريب الأسلحة عبر شمال الأردن. ولم ترد الحكومة الأردنية رسميًا حتى الآن على إعلان رئيس الوزراء نتنياهو، لكن المسؤولين السياسيين في الأردن يقولون إن بناء هذا السياج يعد انتهاكًا لاتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن لعام 1994 وانتهاكًا للقانون الدولي. وبحسبهم فإن نتنياهو يلعب بمسألة الحدود والاتفاق الدائم بشأن المشكلة الفلسطينية، وأنها مسألة تجاوز للخط الأحمر الذي وضعه الأردن. والقلق الأردني من أن يكون بناء السياج الأمني الجديد خطوة أولى نحو ضم غور الأردن إلى إسرائيل، وهو الأمر الذي يضر بشكل

خطير بخيار حل الدولتين، ويعتزم الأردن الاتصال بإدارة بايدن بشأن هذه القضية حتى يتمكن من ذلك. الضغط على إسرائيل حتى لا تبني السياج.

إن وعد رئيس الوزراء نتنياهو ببناء سياج أمني على الحدود الشرقية مع الأردن ليس جديدا، فقد قيل بالفعل قبل عقد من الزمن، وأصبحت القضية ذات أهمية مرة أخرى في أعقاب أعمال الشغب الجماعية والعنيفة للمهاجرين الإريتريين في مدينة تل أبيب في نهاية المطاف. من الأسبوع الماضي.

إن بناء السياج الأمني الجديد على الحدود مع الأردن، وهي حدود طويلة جدًا، سيكلف دولة إسرائيل الكثير من المال، لكنه سيساعد بشكل كبير على أمن إسرائيل، ويجب على الحكومة التصرف وفقًا لاحتياجاتها الأمنية وحمايتها. إن الأردن، أيها المواطنون، يواصل البحث عن أي سبب لمهاجمة إسرائيل، وعليه أن يتحرك بشكل فعال في أراضيه لمنع التسلل وتهريب الأسلحة بكميات كبيرة إلى الأراضي الإسرائيلية قبل أن تصل إليها المطالبات.

* * *

إسرائيل اليوم: اتجاه مثير للقلق: التسلل من الحدود الأردنية يهدد بالتحول إلى طوفان

بقلم يفعت آيرلخ

يبيّن تقرير جديد لمركز سياسة الهجرة الإسرائيلية، وصلت مسودة أولى منه حصرياً لصحيفة "إسرائيل اليوم"، أن إسرائيل توجد في مرحلة حرجة في معالجة التسلل من الأردن، ما يعرض صورة مقلقة على نحو خاص.

فبينما في عامَي 2017 و2018 دخل قلة فقط من المتسللين إلى إسرائيل عبر حدودها الشرقية فقد ارتفع العدد في العام 2019 إلى عشرات، وفي العام 2022 يدور الحديث حسب التقدير عن مئات الأشخاص الذين تسللوا من الأردن إلى إسرائيل.

"نحن في هذه اللحظة في بداية الإقلاع الشاهق للرسم البياني"، كما يشرح المحامي يونتان يعقوفوفيتش، مؤسس مركز سياسة الهجرة الإسرائيلية. "في 2006 كنا في وضعية مشابهة على الحدود المصرية. في تلك السنة تسلل 220 مواطناً سودانياً وإريترياً فقط، واتسع العدد حتى وصل أكثر من 16 ألف متسلل في 2011. لا يفهم أصحاب القرار خطورة الوضع، وكأننا لم نتعلم شيئاً." وإلى جانب الارتفاع الشاهق في الكمية، طرأ تنوع في الدول الأصلية للمتسللين. فلئن وصل في بداية الطريق مهاجرو العمل من الأردن نفسه ومن تركيا فقط، فإن قائمة الدول الأصلية اليوم اتسعت إلى أوزباكستان، جورجيا، سيريلانكا، أوغندا، غانا، مولدوفيا، وفي الأشهر الأخيرة أيضاً إثيوبيا، إريتريا، والسودان. كل هذا بفضل شبكات التهريب التي اتسعت وأصبحت مهنية وللشائعة المنتشرة في أرجاء العالم عن الإمكانية السهلة والمجدية للتسلل إلى إسرائيل.

فجوة في المعطيات

في حزيران 2022 رفع مركز سياسة الهجرة طلباً للحصول على معلومات حول المتسللين إلى إسرائيل من حدود الأردن في الأعوام 2017 – 2022. المعطيات التي وصلت وتنشر هنا لأول مرة، تشير إلى ميل واضح في الصعود في عدد أحداث التسلل التي شخصتها قوات الجيش الإسرائيلي على حدود الأردن. يتبين من المعطيات أنه في غضون خمس سنوات طرأت قفزة

واسعة في عدد أحداث التسلل: من ثلاثة أحداث شخصها الجيش في العام 2017 – إلى 25 محاولة تسلل في 2021 و 19 حدثاً في النصف الأول من العام 2022.

ينجح الجيش الإسرائيلي في إحباط التسلل في ثلث الحالات المشخصة فقط. وفي كل الأحوال يدور الحديث عن معطيات جزئية فقط، إذ إن معظم الأحداث لا تلحظ، ولا يمسك بالمتسللين على الإطلاق عند اجتيازهم الحدود. هذه الفجوة واضحة من معطيات سلطة السكان والتي بموجبها في العام 2022 أمسكت السلطة بـ 63 أجنبياً تسللوا من حدود الأردن.

مع اتساع الظاهرة بدأ قضاة محكمة المحميات التحذير منها. في قرار في كانون الثاني 2023 كتب القاضي آساف نوعم: "نسخة من هذا القرار سترفع في أقرب وقت ممكن إلى مدير عام سلطة السكان والهجرة، لغرض فحص ملابسات تسلل العديد من الأجانب إلى إسرائيل، مؤخراً، عبر الحدود الأردنية. يدور الحديث عن ظاهرة واسعة النطاق تنال الزخم."

* * *

مكورريشون: دعم سوريا والتهديد القطري: بوادر تصعيد ضد حماس

بقلم نوعام امير

سمحت الرقابة، أول من أمس، بنشر خبر أن الجيش الإسرائيلي أنهى في الأيام الأخيرة نشر عدد من بطاريات "القبة الحديدية" في كل أنحاء البلاد. جاء هذا بعد تقارير تحدثت عن نية "حماس" التسبب بتصعيد في "المناطق" في الشهر المقبل. وظهرت المؤشرات الأولى، الأسبوع الماضي، مع التحذير الاستخباراتي من أن "حماس" بدأت بتسخين الأجواء في المنطقة. ورأينا الدلائل الأولى على ذلك عند السياج الحدودي في قطاع غزة، حيث دفعت "حماس" ببضع مئات من الشبان للقيام بـ"أعمال شغب". وهذا يذكّر بالأحداث التي دفعت الجيش الإسرائيلي إلى شنّ عملية عسكرية منعت تسلُّل الآلاف ممن هاجموا السياج الحدودي في غزة.

جاء المؤشر الثاني من قطر، التي حذّرت من أن دعم "حماس" لنظام الأسد سيضر بالأموال التي تحولها إليها. يشكل المال القطري حالياً التمويل المركزي لـ"حماس"، وهو الذي يسمح لها بإدارة القطاع ودفع الرواتب لكبار المسؤولين، وأيضاً للشارع الذي يئن تحت وطأة الفقر.

المؤشر الثالث للتصعيد في مواجهة "حماس" تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين، التي تدل على دعمهم لتقديم المزيد من التنازلات لـ"حماس". أدرك المسؤولون في "حماس" بسرعة أن هذا يمكن أن يتحول إلى أداة ضغط للحصول على المزيد من الإنجازات، فسارعوا إلى المطالبة بدخول المزيد من آلاف العمال الفلسطينيين من القطاع للعمل في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، من المفيد الانتباه إلى الأفكار الجديدة لوزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، الذي يدفع نحو تشديد ظروف اعتقال "المخربين" في السجون الإسرائيلية. حتى الآن، لا يمكن تحديد تأثير هذه الخطوات، وليس واضحاً إذا ما كانت هذه الأمور ستتحقق، وإذا كان رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، سيحاول كبح بن غفير وينجح في ذلك.

يدركون في المؤسسة الأمنية أن التسخين سيصل إلى ذروته في الأيام المقبلة، مع اقتراب رأس السنة اليهودية. حينها، من المتوقع فتح المسجد الأقصى أمام زيارات اليهود، وهو الحدث الذي تحب "حماس" امتطاءه من أجل التصعيد، كما حدث في عملية "حارس الأسوار." واتُّخذ على الأرض بعض الخطوات، استعداداً لمواجهة التدهور المحتمل، وبالإضافة إلى خطوات دفاعية، مثل نشر منظومات القبة الحديدية، تنقل إسرائيل رسائل إلى "حماس"، بالأساس من خلال مصر وعبر قنوات دبلوماسية أُخرى، مفادها أن "حماس" ستجد نفسها في مشكلة إذا ضغطت على إسرائيل. كما أوضحت مصر لـ"حماس" أن محاولة خلق معادلة خضوع خلال ولاية الحكومة الحالية ستضر فقط بجهود كل الأطراف لمساعدة القطاع. هذا هو السبب الذي يدفع مصر إلى العمل لوقف الحرب في غزة.

من جهتها، ستضطر إسرائيل إلى اتخاذ عدة قرارات مهمة قبل تلقّيها تهديدات علنية من كبار المسؤولين في "حماس". وتدّعي جهات في المؤسسة الأمنية أنها لن تُفاجأ إذا انضم نصر الله أيضاً إلى حملة التهديدات ضد إسرائيل، تأييداً لـ"حماس."

* * *

معاريف: اتفاق السلام مع السعودية.. السبيل الوحيد لإسقاط حكومة "نتنياهو"

بقلم افرايم غانور

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

لا بد أن أصحاب الخيال المتطور ومحبي التشويق والإثارة قد خمنوا في اليوم الأخير أن مقترح التسوية الدراماتيكي الذي خرج من منزل رئيس الكيان، والذي سيتم بموجبه تجميد تشريع التعديلات القضائية لمدة عام ونصف، وسيتم تخفيف القانون لإزالة سبب المعقولية، وتغيير تكوين لجنة اختيار القضاة لن يتغير وسيتطلب أغلبية سبعة من أصل تسعة أعضاء في لجنة تعيين القضاة ورئيس المحكمة العليا، مؤامرة إيرانية.

وبتعبير أدق، النجاح الإيراني في اختراق قلب المؤسسة "الإسرائيلية" وزرع بداخلها أفكار خبيثة تخدم مصالحها، ما يصب المزيد من الزيت على نار "الكراهية الإسرائيلية" والتصيد لإثارة البلبلة والعجز في المعسكرات المؤيدة والمعارضة لتغيير النظام، فمن الواضح أن فقط من له مصلحة في زيادة الفوضى في الكيان يمكنه أن يقترح مثل هذه الخطوة، التي تسببت فور نشرها في حدوث فوضى في جميع المعسكرات وفي صفوف الجمهور في الكيان.

وفي الأمر نفسه، بعد أن أصبح من الممكن الاطمئنان بأن هذه ليست مؤامرة إيرانية، بل هي نية حسنة مفترضة قادمة من منزل رئيس الكيان لوقف هذا الانجراف، تطرح الأسئلة: هل هذا حقيقي؟، هل هو ممكن؟، ومن هو المستفيد؟ فهذه الأسئلة لا تؤدي إلا إلى تفاقم الفوضى في الكيان منذ تولت حكومة "نتنياهو" السلطة وأعلن وزير قضاء العدو "ياريف ليفين" عن الانقلاب, وذلك في الوقت الذي ينفي فيه "الليكود" تأييده لهذا الاقتراح، بل وجد له معارضين هناك.

وفي المعارضة، كما هو الحال في معسكر المتظاهرين ضد الانقلاب، فإنهم يعبرون عن معارضة قوية للاقتراح، ويقدمونه كحيلة أخرى لرئيس حكومة العدو "بنيامين نتنياهو" قبل مغادرته لحضور مؤتمر الأمم المتحدة في عام 2016 في نيويورك.

يمكن القول ظاهرياً إنه لن يأتي أي خير من هذا الاقتراح، الذي ربما قبل شهرين كان سيقبله جميع معارضي الإصلاح عن طيب خاطر، وهو ما يدل على تدني زاحف في مكانة حكومة العدو التي تنتقل من الرفض إلى رفض بكل معنى الكلمة.

من يحسب نهاية "حكومة اليمين" يستطيع أن يرى في الأفق غروب شمسها، ونهايتها، الأفق في هذه الحالة هو المملكة العربية السعودية، وقت كتابة هذه السطور أمس (الثلاثاء)، كان بريت ماكغورك، مبعوث الحكومة الأمريكية إلى الشرق الأوسط، متوجهاً إلى الرياض لعقد اجتماع مهم مع وفد من السلطة الفلسطينية وصل إلى العاصمة السعودية الليلة الماضية، والذي من المفترض أن يسمع من ماكغورك ما قد يحصل عليه الفلسطينيون كجزء من اتفاق تطبيع العلاقات بين الكيان والسعودية. وفي الوقت نفسه، سيستمع ماكغورك من الوفد الفلسطيني إلى ما هي مطالبهم وتوقعاتهم من هذا الاتفاق المهم بين الكيان والمملكة العربية السعودية، حيث يتضح لأي شخص يتابع التطورات الدراماتيكية عن كثب أن هذا الاتفاق مهم جدا لإدارة بايدن، وربما أكثر من الكيان، وإلى حد كبير أيضاً لـ"نتنياهو"، الذي يريد بشدة أن يرى نفسه الشخص الذي يوقع هذا الاتفاق التاريخي مع السعوديين.

حتى هذه الساعات، هناك مشاكل مع الرغبة السعودية في امتلاك قدرات نووية لما يسمى بالأغراض السلمية، ولكن كما أشار المختصون في الأمر، يجري صياغة حلول مبتكرة لحل المشكلة، ما سيؤدي في النهاية إلى الاتفاق، ومن الواضح أن مثل هذا الاتفاق سيلزم الكيان أولاً وقبل كل شيء بتقديم تنازلات بعيدة المدى تجاه الفلسطينيين وفقًا لمطالب السعوديين، مثل نقل أجزاء من الضفة الغربية الموجودة اليوم في المنطقة (ج) إلى الفلسطينيين. وأمام كل ذلك تقف حكومة "نتنياهو" اليمينية التي وعدت ناخبيها بسياسة مختلفة تمامًا.

ومن المؤكد أن قسماً كبيراً منها، مثل الصهيونية الدينية، سيعرب عن معارضته الشديدة لتلك التنازلات، وليس من المستبعد أن يكون هناك من داخل "الليكود" من سيعرب عن معارضته لمثل هذا الاتفاق، وهنا يتوقع أن يحدث الانفجار الكبير، حيث سيضطر "نتنياهو" إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيسعى للسلام مع المملكة العربية السعودية، ويخلق شرق أوسط جديد هنا ويدخل التاريخ، أو أن يقول لا للسعودية و للأميركيين ولجزء كبير من الإسرائيليين وللعالم بشكل عام، ويستمر في إدارة حكومة فاشلة مع "بتسلئيل سموتريتش" و "إيتمار بن غفير" و "سمحا روتمان."

معظم الذين يعرفون "نتنياهو" سيزعمون هنا إنه يتمتع بالذكاء والحكمة الكافية لاتخاذ الاختيار الصحيح هنا، وهو ما يشير لنا في النهاية أن محمد بن سلمان وحده هو القادر على إنهاء ولاية "حكومة اليمين."

* * *

قناة كان: اتساع حجم معارضة قانون إعفاء الحريديم من التجنيد

حذرت مصادر في ائتلاف "حكومة نتنياهو" من أن المعارضة لمشروع قانون إعفاء الحريديم من التجنيد، والذي يطلق عليه

"قانون التجنيد الجديد" أكبر مما يبدو عليه داخل الائتلاف، وأن تمريره قد يؤدي إلى إسقاط "حكومة نتنياهو." وتأتي الاعتراضات على القانون من أعضاء الكنيست داخل أحزاب الائتلاف غير الحريدية "الليكود، عوتسما يهوديت والصهيونية

الدينية"، الذين لم يتحدثوا علنا عن هذه القضية، فيما قال أحد أعضاء الكنيست الذين يعارضون القانون:" إن مشروع القانون يمكن أن يفكك الحكومة الحالية وليس المعقولية ولا إصلاح القضاء."

وقالت عضو الكنيست "تالي غوتليب" من حزب الليكود: "لن أصوت لصالح مشروع القانون بشكله الحالي، ليس هذا هو الوقت المناسب لمشروع القانون، خيمة الدوريات ليست أقل من خيمة التوراة، أذكر أصدقائي الحريديم المتطرفين اتباع الحاخام عكيفا الذي انضم إلى حرب مقدسة، نحن في حرب وجودية مقدسة، ليس من المنطقي بالنسبة لي أن أعطي إعفاء لشخص درس في المدرسة الدينية لمدة ثلاث سنوات."

وقال عضو كنيست آخر: على عكس الإصلاح القانوني، من المتوقع أن يكون الاحتجاج العام ضد مشروع القانون من الجمهور الذي يدعم الحكومة لأن اليمين لا يؤيد التهرب من الخدمة العسكرية"، وأعرب وزراء آخرون عن معارضتهم للإعفاء الشامل من التجنيد للحريديم.

وطالب وزير جيش العدو "يوآف غالانت" بتحديد أهداف التجنيد، وسن قانون لزيادة أجور الجنود في الخدمة، وهذا الأمر سيمنح مزايا لأولئك الذين يخدمون أكثر من 24 شهراً ويزيد من الأجور المالية للجنود.

وفقاً لمصادر في الائتلاف، من المتوقع أن تزداد المعارضة لمشروع القانون، حتى لو تم إقرار قانون لرفع أجور الجنود في الخدمة. ووعد رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" الحريديم المتطرفين بنشر مشروع مذكرة القانون مباشرة بعد الأعياد، ونتيجة لذلك، أوضح تحالف "يهدوت هتوراة" لسكرتير حكومة العدو هذا الأسبوع، **أنه إذا لم يتم تمرير مشروع القانون، فإن الحكومة سوف تتفكك.**

يأتي الخلاف في الائتلاف على خلفية تصريحات مسؤول كبير مشارك في المحادثات حول مشروع القانون، تفيد بأن وزارة مالية العدو لا تملك الأموال اللازمة لتنفيذ قانون زيادة أجور الجنود في الخدمة. وتطالب المؤسسة الأمنية للعدو بمليارات الشواكل لتنفيذ مخطط القانون

قال وزير مالية العدو "بتسلئيل سموتريتش" لوزير جيش العدو "يوآف غالانت" في مناقشات مغلقة: "إن المبالغ التي يطالب بها لوزارته خيالية."

* * *

بين تحذير "هليفي" وتهديد "غولدكنوبف" ما مصير قانون التجنيد؟

حذر وزير الإسكان في "حكومة نتنياهو" ورئيس حزب "يهدوت هتوراة" "يتسحاق غولدكنوبف" مساء الأربعاء، من أنه "إذا لم يتم تمرير مشروع قانون التجنيد الجديد، الذي يعفي الحريديم من التجنيد في الجيش، فمن المحتمل ألا تكون هناك حكومة." وبحسب صحيفة معاريف، قال "غولدكنوبف": "إن الليكود وعد بتجميد الإصلاح حتى تمرير قانون تجنيد الجديد في الدورة الشتوية، لدي توقيع سكرتير الحكومة على ذلك." وأضاف: "لن نوافق على حلول وسط مع أهداف التجنيد أو أهداف الحريديم لدخول سوق العمل، إذا اضطررنا إلى ذلك، فسوف نسن بندا للتجاوز."

كما تحدث رئيس أركان جيش العدو "هرتسي هليفي" في حفل وزارة جيش العدو "كيريا"، وقال": في مواجهة علامات الاستفهام، أريد أن أوكد أنه يجب على إسرائيل الاستمرار في التمسك بنموذج جيش الشعب من أجل أمنها". وأضاف "هليفي" :"هذا نموذج يتطلب تجنيد أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين، وهناك مجال وطريقة لتنفيذ ذلك في المجتمع الإسرائيلي النامي، وموقفنا واضح: التجنيد للجميع، على مدى 75 عاماً، كان هذا هو سر قوة الجيش الإسرائيلي."

وتأتي تصريحات "هليفي" على خلفية محادثات هادئة للتوصل إلى حل وسط بشأن الإصلاح القانوني الذي تم في الأسابيع الأخيرة، بين مقر إقامة رئيس الكيان "إسحاق هرتسوغ" وكبار مسؤولي الليكود، وتم تسريبه إلى وسائل الإعلام.

هناك خلاف بين كبار المسؤولين الحريديم حول مسألة ما إذا كان من الأفضل استراتيجياً، في الوضع الذي نشأ، دعم حل وسط وإنهاء أزمة "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء، أو ما إذا كان يجب على الحريديم أن يشترطوا دعمهم لمخطط التسوية، بالمضي قدماً في مشروع قانون التجنيد الجديد دون تأخير.

وتعتقد مصادر في تحالف "يهدوت هتوراة" أنه من الأفضل دعم حل وسط يؤدي إلى تجميد أو إنهاء "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء، على افتراض أنه في حالة الهدوء في النظام السياسي، سيكون من الأسهل دفع مسألة التجنيد سواء مع المعارضة أو المنظمات الاحتجاجية أو مع القضاة. وقال أحد المصادر في تحالف "يهدوت هتوراة": "إن التسوية وتجميد الإصلاح سيضعفان النظام القضائي أيضاً، سوف يفيدنا عندما يصل مشروع القانون إلى قضاة المحكمة العليا."

يعتقد "درعي" أن الاتفاق الواسع قادر على تمهيد طريق عودته إلى طاولة مجلس الوزراء.ووفقا لمقربين من رئيس "حزب شاس"، فإن "أرييه درعي" نفسه يؤيد التوصل إلى حل وسط وإنهاء أزمة "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء. كما يعتقد "درعي" أن الاتفاق الواسع قادر على تمهيد طريق عودته إلى طاولة مجلس الوزراء، من حيث المبدأ، أيد "درعي" التسوية وعارض الطريقة التي استخدمها وزير سياحة العدو "ياريف ليفين" لدعم خطة "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء. وفي كلتا الحالتين، يصف المحيطون بـ"نتنياهو" مسألة التجنيد بأنها "قابلة للحل." ووفقا للمصادر" :**هذه مسألة** قابلة للحل ولن تسقط الحكومة، منذ تأسيس الكيان، لم يتم تجنيد الحريديم بالقوة، ويجب أن نبحث عن طريقة للقيام بذلك بالموافقة."

* * *

"محاربون قدامى" باستخبارات العدو: الحكومة التي لا تُطيع المحكمة العليا ستجد نفسها بدون جيش

انتقد 1340 من قدامى وحدة العمليات الخاصة في استخبارات العدو "أمان"، خطاب رئيس الكنيست "أمير أوحانا"، الذي هدد فيه بأن "الكنيست لن تقبل أن يداس عليها." وقالوا في بيان لهم حسب صحيفة "يديعوت أحرنوت"، إذا رفضت المحكمة العليا التشريع الأساسي (الخاص بإلغاء سبب المعقولية) فقد أعلن رئيس الكنيست الآن بوضوح أنه لن يحترم حكم المحكمة العليا، بروح القائد "نتنياهو." وأضافوا: "نحن نعلم على وجه اليقين أن الحكومة التي لا تطيع المحكمة العليا ستجد نفسها في صباح اليوم التالي بدون جيش من دون الشاباك ومن دون الموساد."

* * *

معاريف: التسوية" وحدها من ستمنع تفاقم أزمة جيش العدو

بقلم تال ليف رام

في ضوء اقتراح التسوية الذي طرحه رئيس كيان العدو "هرتسوغ"، وبعد اللمز المتبادل بين "نتنياهو" و "غانتس"، فإن مسؤولين من المنظومة الأمنية للعدو الذين تحدثوا بأنهم مقتنعون بأن "فقط التسوية والاتفاقات، هي من ستمنع تفاقم الأزمة في الجيش."

ومن المهم الإشارة إلى أنه في الشهر الماضي لم يحدث هناك تفاقم في الأزمة، على ما يبدو، من حيث عدد جنود الاحتياط الذين أعلنوا عدم امتثالهم للخدمة، ولكن مع مرور الوقت، تزداد الضغوط على الحكومة. وبحسب التقديرات، فإن حوالي 25 % من الطيارين المقاتلين في الاحتياط لم يتدربوا منذ شهرين، تقييم الأجهزة الأمنية للوضع يرتبط بشكل مباشر بأن تفاقم الأزمة الداخلية في الاحتجاجات على خلفية المناقشات المتوقعة في المحكمة العليا، وقوانين التجنيد والأجواء العامة سيكون له تأثير مباشر على خطورة الوضع في الجيش، وسيؤدي إلى تفاقم الأزمة، الأمر الذي سيلحق أضرارا جسيمة أيضا بالجيش.

إن عدم التوصل إلى تسويات واتفاقات، مع وجود مخاوف من حدوث أزمة دستورية بين السلطات في الخلفية، قد يؤدي حتماً إلى تفاقم الأزمة في الجيش، ومن هنا تأتي أهمية التوصل إلى اتفاقات وتسويات بين الأطراف.

في شهر أكتوبر، من المتوقع إجراء مناورات كبيرة لمقار القيادات في الجيش، والخوف من احتمال نقص في الصفوف، خاصة في هيئة مقر عمليات سلاح الجو، ولكن أيضًا في مقرات قيادات أخرى كبيرة. وترفض المنظومة الأمنية للعدو بشكل كامل الادعاءات القائلة بأنهم لو تصرفوا بقسوة ضد الضباط الذين أعلنوا أنهم لن يأتوا، لكانت الصورة مختلفة، قبل كل شيء، تم التوضيح أن الأغلبية المطلقة للضباط أو جنود الاحتياط الذين أعلنوا أنهم لن يمتثلوا للخدمة بسبب الاحتجاج تجاوزوا سن الإعفاء وأن خدمتهم العسكرية المهمة في الاحتياط هي تطوعية تمامًا.

"العقلانية والاعتدال" هما ما منعا حتى الآن تفاقم الأزمة في الجيش، كما يعتقدون في المنظومة الأمنية، ولكن من وجهة نظرهم، فإن الكيان في الدقيقة 90 لإيجاد حل وسط آخر، وغير ذلك حتما ستؤدي الأزمة أيضا إلى تفاقم الأزمة الداخلية في الجيش وربما حتى في أجهزة أمنية أخرى. وعلق وزير جيش العدو "يوآف غالانت" الليلة أيضًا على التطورات الأخيرة قائلاً إن "مواطني إسرائيل والجيش بحاجة إلى التماسك والوحدة، وان هذا هو الوقت المناسب لوضع الخلافات جانبا وإيجاد المشترك والموحد"، وقال "أدعو أعضاء الكنيست إلى التوصل إلى تسوية وبسرعة، من أجل دولة إسرائيل وأمن إسرائيل."

وفي وقت سابق من اليوم، صدر بيان نيابة عن "قدامى المحاربين من "الشاباك" ردًا على مخطط التسوية الجديد، "غانز لبيد وساعر"، "إسرائيل تنهار أمام أعين عدونا على كل الجبهات! إن التسوية المؤقتة لن توقف التآكل الرهيب في مكونات القدرة الوطنية على الصمود، إن سحب كل التعديلات لتغيير نظام الحكم والتخلي عنها بشكل كامل وبدون تحديد زمن أو توقيت هو وحده الذي سيعطي فرصة لرأب الصدع والبدء في استعادة البنى التحتية الأمنية والاقتصادية."

* * *

يديعوت أحرونوت: خمس عمليات خلال أسبوع ثلاثة منها في القدس

عملية الطعن التي وقعت ظهر الأربعاء في القدس هي الثالثة في المدينة خلال أسبوع، والخامسة في جميع أنحاء البلاد. وأسفرت العمليات الأسبوع الماضي عن إصابة تسعة مستوطنين، ومقتل جندي من جيش العدو، وهو الجندي "مكسيم مولتشانوف"، الذي قُتل في عملية دهس عند حاجز "مكابيم." وأعلنت شرطة العدو، أن هناك تواجدا أمنيًا متزايدًا في جميع أنحاء المدينة بسبب الأعياد اليهودية، وأيضًا في مواجهة تهديدات العمليات الفدائية الفلسطينية. والمصاب في عملية الطعن التي وقعت في أحد أكثر المناطق السياحية بالقدس، هو من "أسدود"، كما أصيب معه سائح يبلغ من العمر 17 عاما بجروح طفيفة.

ووصفت حماس عملية اليوم والعملية التي وقعت أمس في البقاع بأنهم "انتقام على إجبار الاحتلال للنساء بخلع ملابسهن." وقال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، لقناة الجزيرة، مباشرة بعد العملية، إن "حماس حاضرة في المقاومة، وقد نفذ مقاتلو كتائب القسام عددا كبيرا من العمليات. وتفاخر العاروري بعدد العمليات، وسردها واحدة تلو الأخرى، في غور الأردن، في حوارة، في مستوطنة "عيلي"، في "كدوميم"، في "غوش عتصيون"، وفي "تل أبيب."

ووقعت الليلة الماضية عملية أخرى في مدينة القدس، عندما هاجمت سيدة فلسطينية أحد جنود العدو بسكين بالقرب من باب حطة في البلدة القديمة، ووقعت عملية أخرى أمس في غور الأردن، حيث أصيب أحد جنود جيش العدو بجروح متوسطة على يد مقاوم فلسطيني يبلغ من العمر 16 عامًا من قرية بالقرب من أريحا، والذي استشهد في مكان الحادث. ويوم الخميس الماضي، تم تنفيذ عملية دهس من سيارة مسرعة على حاجز "مكابيم" بالقرب من "موديعين"، حيث هاجم السائق بالسيارة جنود كانوا قد غادروا القاعدة، حيث دهسهم وقتل أحدهم وأصاب آخرين.

في اليوم السابق، وفي عملية طعن في محطة القطار الخفيف بالقدس، قام شاب يبلغ من العمر 14 عامًا من حي بيت حنينا شمال المدينة بطعن مستوطن يبلغ من العمر 19 عامًا، ما أدى لإصابته بجروح متوسطة وقام أحد جنود العدو بإطلاق النار نحو منفذ العملية ليُعلن ليستشهد على الفور.

* * *

الآفاق والاهتمامات: هل سيجتمع "نتنياهو" مع "زيلينسكي"؟

بعد نشر أخبار حول اجتماع محتمل بين الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" ورئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في غضون أسبوعين تقريباً، نشرت قناة كان صباح الخميس أن كيان العدو هو الذي طلب الاجتماع، فيما لم يكن بعض المسؤولين المقربين من "زيلينسكي" متحمسين للفكرة، قائلين: "لقد دعونا نتنياهو إلى كييف، دعه يأتي إلى هنا." ومن المتوقع إجراء مكالمة هاتفية بين "زيلينسكي" و"نتنياهو" خلال اليومين المقبلين، وبعد ذلك سيكون هناك مؤشر على ما إذا كانت هناك فرصة حقيقية لعقد اجتماع. والغرض من المكالمة الهاتفية هو حل أزمة "أومان"، والخوف من أن يخلق الأوكرانيون صعوبات لليهود الحسيديم الذين يرغبون في دخول أوكرانيا خلال الأعياد اليهودية.

وفي وقت سابق، قال "زيلينسكي" في مؤتمر صحفي إن "نتنياهو" دُعي إلى كييف في الماضي ولم يصل: "تمت دعوة السيد نتنياهو إلى كييف، ودعوت أيضاً رئيسي الوزراء اللذين سبقاه، تلك الفترة تغير رؤساء الوزراء، والنتيجة هي نفسها"، وأضاف "زيلينسكي" أن بلاده طلبت دعما عسكرياً من كيان العدو "إسرائيل" وللأسف لم تتلقه.

في الشهر الماضي، ذكرت قناة "كان" أن الرجل الثاني في **أوكرانيا**، "أندريه يرماك"، رفض تلقي مكالمة هاتفية من مسؤول كبير من كيان العدو، قائلاً: "نتوقع أن يعبر نتنياهو عن دعمه لأوكرانيا، ويأتي إلى كييف." وأحد أسباب الغضب الأوكراني هو المعاملة السلبية للأوكرانيين الذين يأتون إلى مطار بن غوريون، لكن العدو ينفي الأمر.

لأول مرة، سيرسل كيان العدو وفداً إلى مؤتمر منصة القرم، وهي مبادرة الرئيس الأوكراني "فولوديمير زيلينسكي" لتحرير شبه الجزيرة من روسيا. وفي الشهر المقبل، ستعقد المنصة مؤتمرها البرلماني السنوي، الذي يحضره برلمانيون من الدول التي تدعم أوكرانيا، وحتى الآن، امتنع العدو عن إرسال وفد إلى المؤتمر، خوفاً من الغضب ورد الفعل الروسي. وكان وزير الصحة في "حكومة نتنياهو" "موشيه أربيل"، قد هاجم "نتنياهو"، بسبب قراره تمديد التأمين الطبي لـ 14 ألف لاجئ من **أوكرانيا** على حساب ميزانية وزارة الصحة في الكيان، محذراً من أن أي تخفيض آخر في موازنة الوزارة سيؤدي إلى توقف برامج الوزارة وإلحاق "أضرار جسيمة" بالخدمات الأساسية لمستوطني الكيان.

في وقت سابق وجّه السفير الأوكراني لدى تل أبيب، انتقاداً كبيراً لـ" حكومة نتنياهو" بعد إعلانها وقف المساعدات الطبية للاجئين الأوكرانيين في الكيان، معرباً عن خيبة أمله الكبيرة وقلقه من القرار. وفي 20 من أغسطس الماضي، أرسلت أوكرانيا رسالة تهديد قوية إلى كيان العدو، مفادها ضرورة توقف تل أبيب عن ترحيل الأوكرانيين من أراضيها، وإلا فإنه سيتم منع "الإسرائيليين" من دخول أومان، هذا العام.

وذكرت صحيفة جروزاليم بوست أن "الرئيس الأوكراني، "فلاديمير زيلينسكي"، قد بعث بهذه الرسالة إلى الأوكرانيين، وذلك حسب السفير الأوكراني لدى العدو، "يفغيني كورنيتشوك"، موضحا أن بلاده تستقبل عشرات الآلاف من "الإسرائيليين" في مدينة "أومان" كل عام، في ظل وجود مخاطر أمنية عالية وجهود لوجستية ضخمة، إلا أن "الحكومة الإسرائيلية" تسيء معاملة اللاجئين الأوكرانيين في بلادها. ويشار إلى أن عشرات الآلاف من مستوطني العدو، خاصة من "الحسيديم"، يحجون إلى "أومان" الواقعة وسط أوكرانيا، من جميع أنحاء العالم من أجل زيارة ضريح الحاخام "ناخمان"، مؤسس الحركة "الحسيدية" بمناسبة رأس السنة العبرية الجديدة، والتي توافق شهر سبتمبر/ أيلول من كل عام.

* * *

طرد نائبة سفير العدو في فرنسا من منصبها

طردت نائبة سفير العدو في باريس "رونيت بن دور" من منصبها بعد أن أعجبت بتغريدات ضد "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء. وبحسب القناة 12، تأتي هذه الخطوة بعد أن روجت "بن دور" لشعارات صارخة ضد "حكومة نتنياهو" عبر حسابها على تويتر، وهو حساب رسمي لوزارة الخارجية، كما عمل مسؤولون في السفارة على تعطيل زيارة وزير مالية العدو في "حكومة نتنياهو" "بتسلئيل سموتريتش" إلى فرنسا قبل ثلاثة أشهر. وتم تقديم اتهامات مباشرة ضد "بن دور" بأنها تشجع الاحتجاج

ضد "الحكومة"، وتروج لتغريدات مثل "الحكومات الخبيثة" و"تحالف الإبادة" و"من الأصفار" كل ذلك أثناء تمثيلها لحكومة العدو في فرنسا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموظف الذي عمل من داخل السفارة لمنع لقاءات الجالية اليهودية مع "سموتريتش" خلال زيارته لفرنسا سينهي عمله في وزارة الخارجية.

وفقا لكبار أعضاء الجالية اليهودية الفرنسية، كان هناك مسؤول في مكتب السفير بالوكالة عمل بالفعل للتدخل في زيارة "سموتريتش"، وحث الموظف العمال على الاحتجاج على "إجراءات نتنياهو" لإضعاف القضاء وما أسماه بالانقلاب، وحث كبار أعضاء الجالية اليهودية على عدم حضور الاجتماعات مع "سموتريتش."

* * *

معاريف: من الرياض.. وفد فلسطيني لمسؤولين سعوديين وأمريكيين: هذه مطالبنا

بقلم جدعون كوتس

ترجمة: صحيفة القدس العربي

وفد من مسؤولين فلسطينيين كبار هبط أمس في السعودية. وحسب صحيفة "القدس" الفلسطينية، سيلتقي مع مسؤولين كبار محليين وأمريكيين للبحث في المسائل المتعلقة بالمطالب الفلسطينية بشأن اتصالات تطبيع السعودية مع إسرائيل بوساطة الولايات المتحدة. ويقف على رأس الوفد أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف حسين الشيخ الذي يشغل أيضاً منصب وزير الشؤون المدنية في السلطة. وكان علم قبل ذلك أن بعضاً من المطالب الفلسطينية هي إعادة المساعدات الاقتصادية السعودية إلى السلطة، ونقل أراض في "المناطق" [الضفة الغربية] إلى السلطة، وفتح قنصلية أمريكية للفلسطينيين في شرقي القدس.

على هذه الخلفية، تلقى رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن مساء أول أمس مكالمة هاتفية من وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن. بحث الرجلان التطورات الأخيرة في الساحة الفلسطينية، وسبل تعزيز العلاقات بينهما. ووفق الإعلام الفلسطيني، كانت المكالمة الهاتفية الأولى بين الرجلين منذ بضعة أشهر. إضافة إلى ذلك، علم أن أبو مازن طلب من بلينكن أن يقبل بمساعي السلطة الفلسطينية للوصول إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ووقف العقوبات على الفلسطينيين بسبب قوانين أمريكية (مسألة التعويضات لعائلات مصابي الإرهاب مثلاً)، وفتح القنصلية في شرقي القدس والمكتب الفلسطيني في واشنطن الذي أغلق في عهد إدارة ترامب. كما طلب أبو مازن أيضاً استئناف برنامج المساعدة المباشرة إلى السلطة.

* * *

معاريف : بعد زيارته "الناجحة".. هل سيسمح نتنياهو باستمرار لقاءات غالانت بمسؤولين كبار في واشنطن؟

بقلم شلومو شمير

لا حاجة لانتظار التأكد إذا كان للمحادثات والمداولات التي أجراها وزير الدفاع يوآف غالانت عند وجوده في نيويورك مع مسؤولين أمريكيين كبار نتائج عملية، وإذا كانت إسرائيل ستخرج رابحة. فزيارة غالنت إلى نيويورك كانت ناجحة. مجرد

وجودها يعتبر إنجازاً لإسرائيل. خسارة أن الوزير لم يفكر مسبقاً في ضم ناطق أو ناطقة يمكنهما أن يحرصا على أن تلقى سلسلة اللقاءات التي أجراها مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع كبار المسؤولين الأمريكيين صدى إعلامياً مناسباً.

لقد كان لزيارة غالانت الناجحة رسالة في أنها لم تحظ بالنشر الذي كان مناسباً ومرغوباً فيه؛ فقد اكتشف الأمريكيون أن حكومة إسرائيل فيها من يمكن الحديث معه، وأن فيها وزيراً جدياً متفكراً ومهماً قبل كل شيء، وذا ماض غني، ومعرفة وتجربة في المنصب الذي يتولاه. محلل قديم ومقدر في واشنطن قال في حديث لغير الاقتباس: بربارا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، وبيرت ماكغورك مبعوث الإدارة الأمريكية إلى المنطقة، استمتعا جداً باللقاءات والمحادثات التي أجرياها مع وزير الدفاع الإسرائيلي. فقد استمدا راحة من حقيقة أن محادثهما، غالنت، كان النقيض التام لصورة الوزراء في حكومة نتنياهو. فهو لم يغضب، لم يشتم، لم يوبخ. وهما؛ ليف وماكغورك، استمتعا بكل لحظة قضاياها مع غالانت. كما أن دبلوماسيين في هيئة الأمم المتحدة في نيويورك رووا بأن الأمين العام أنطونيو غوتيريش أحب اللقاء مع وزير الدفاع. من ردود فعل دبلوماسيين ومحللين في نيويورك وواشنطن، يتبين أن المحادثات مع غالانت في نيويورك أثبتت لمحادثيه بأن حكومة إسرائيل التي لا يحبونها ويخشونها ويتأذون من تصريحات مهينة لوزرائها تجاه الرئيس بايدن تم وزيراً كبيراً يتصرف بحكمة كسياسي مسؤول ويبدي خبرات في المجال الذي يتولى المسؤولية عنه.

وحسب محللين في واشنطن، من مضمون الأمور التي طرحها وزير الدفاع في محادثاته في نيويورك في مواضيع مثل ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، ومسألة تقدم العلاقات بين إسرائيل والسعودية وبخاصة مسألة النووي السعودي، تبين بأن جهاز الأمن في إسرائيل أصبح مشاركاً أكثر في مجالات كانت حتى الآن حصرية لمسؤولين كبار في دائرة رئيس الوزراء نتنياهو الداخلية.

بحث غالانت مع الأمريكيين في مواضيع استراتيجية، هذا بينما عاد وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر بيدين فارغتين من كل طلعة سرية إلى واشنطن أجراها في الأشهر الأخيرة. كما أن لقاء ديرمر مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لم يعط أي نتيجة عملية. كما أن ديرمر لم ينجح في جهوده لنيل تاريخ وموعد للقاء رسمي بين الرئيس بايدن ورئيس الوزراء نتنياهو. والمحادثات التي أجراها غالانت في نيويورك، وضعت الأساسات لمواصلة المداولات والاتصالات والمشاورات بين أمريكا وإسرائيل في مواضيع استراتيجية جوهرية وحرجة لإسرائيل. السؤال هو: إذا كان نتنياهو سيسمح لغالانت ولزملائه الكبار في جهاز الأمن مواصلة حضور نشط ومشاركة رائدة في هذه المواضيع؟

* * *

هآرتس/ ذي ماركر: بذريعة مكافحة الجريمة.. السلطات العربية في بؤرة استهداف سموتريتش بـ"إشارته الضوئية"

بقلم ميراف ارلوزوروف

النضال المتقد لوزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، ضد المجتمع العربي سيضر بديمقراطية الحكم المحلي في إسرائيل. إذا تمت الموافقة على اقتراح سموتريتش، فلا جدوى من إجراء انتخابات للسلطات المحلية بعد شهرين، لأن الحكم المحلي في إسرائيل سيفقد الاستقلالية.

سموتريتش يسوق اقتراح قرار سيعطي الدولة الصلاحية لإفراغ سلطة محلية من المضمون، والتحكم بميزانيتها على أساس معلومات استخبارية سرية. السلطة المحلية لا يمكنها رؤيتها، ومشكوك فيه أن بإمكانها الاعتراض عليها والاستئناف ضدها. الاقتراح يعني أن الدولة يمكنها السيطرة على السلطات المحلية كما تشاء بذريعة أمنية مجهولة – هذه عملية تميز دول أنظمة ظلامية بعيدة كل البعد عن أي دولة ديمقراطية. ويتم الترويج لاقتراح سموتريتش في إطار النضال ضد السلطات المحلية العربية في إسرائيل، ورفضه تحويل 200 مليون شيكل إليها من أموال منح التوازن. هذا المبلغ تتضمنه الخطة الخمسية العربية (قرار حكومة بينيت – لبيد رقم 550) وميزانية 2023، ووعدت به السلطات العربية. ورغم ذلك، جمد سموتريتش هذه الأموال بذريعة أن السلطات المحلية العربية مشوبة بالجريمة، لذلك، لا يمكن تحويل الميزانيات إليها بشكل مباشر، إلا من خلال آلية تضمن ألا تذهب هذه الأموال إلى منظمات الجريمة (آلية فوق السلطات المحلية).

استند سموتريتش إلى توصية طاقم مهني برئاسة المدير العام لوزارة الداخلية السابق يئير هيرش، وهي عدم نقل الأموال المخصصة للتطوير إلى السلطات العربية، وإدارة أموال المناقصات لصالحها بواسطة شركات خارجية. مع ذلك، اقتصر هيرش توصيته فقط على أموال المناقصات وليس على الميزانيات الجارية. على أي حال، توصية هيرش لم تتبلور. وزارة الداخلية برئاسة الوزير موشيه اربيل لم تنجح في تشكيل آلية فوق السلطات المحلية يمكنها القيام بهذا الدور.

مشكلة مربعة

رغم توصية وزارة الداخلية بتحرير الميزانيات للسلطات المحلية العربية، فإن سموتريتش صمم على تجميد الميزانيات. وحتى إنه اخترع آلية جديدة فوق السلطات – آلية الإشارة الضوئية. حسب اقتراحه، فإن السلطات المحلية العربية ستصنف حسب مستوى تعرضها للجريمة: السلطات الحمراء وهي السلطات الملوثة بالجريمة؛ السلطات الصفراء وهي السلطات التي تتضمن شكاً باختراق منظمات الجريمة لها؛ والسلطات الخضراء، وهي السلطات المعروف بأنها سلطات طاهرة من الجريمة. السلطات الحمراء لن تحصل على الميزانيات من الدولة، بل الدولة هي التي ستقوم بإدارة ميزانياتها بدلاً منها.

المشكلة في اقتراح سموتريتش أنها مشكلة مربعة. أولاً، اختراعه الإبداعي لا يعتبر إبداعياً بالكامل. اقتراح الإشارة الضوئية هذا فحصه طاقم "هيرش" ثم استبعده بعد أن اعترفت الشرطة بأن لا قدرة لها على تمييز السلطات المشبوهة عن السلطات غير المشبوهة. ثانياً، الاقتراح طرح أسئلة ديمقراطية ثقيلة الوزن – حرمان السلطة المحلية من الاستقلالية استناداً إلى معلومات استخبارية سرية للشرطة. ثالثاً، من ناحية قانونية، لا يمكن تطبيق آلية الإشارة الضوئية فقط على السلطات العربية. لا يمكن حرمان السلطات المحلية العربية من الصلاحيات الإدارية، وفي الوقت نفسه تمكين سلطات محلية يهودية مشوبة أيضاً بالفساد من التصرف بدون أي إزعاج. رابعاً، لا فائدة من اقتطاع مئات ملايين الشواقل من ميزانيات السلطات المحلية في ظل نموذج الإشارة الضوئية، في الوقت الذي تدير فيه هذه السلطات مليارات الشواقل من الميزانيات الجارية وميزانيات التطوير، بما في ذلك مداخيل ذاتية (الأرنونا).

هل عملية مساواتية؟ لكن معظم المشكلات في اقتراح سموتريتش لم تثنِه؛ بالعكس، من أجل حل بعض المشكلات فضل الذهاب مع الحل الإشكالي الذي اقترحه حتى النهاية: اقتراح الإشارة الضوئية سيسري على جميع السلطات المحلية في

إسرائيل، عربية ويهودية. والاقتراح سيسري على كل ميزانيات السلطات المحلية – جميع الميزانيات التي تحولها الدولة للسلطة المحلية، بما في ذلك ميزانية التعليم والرفاه. ربما يسري هذا الاقتراح أيضاً على المداخيل الذاتية للسلطات المحلية.

ووفقاً للاقتراح، فإن السلطات المحلية ستقسم إلى ثلاثة مستويات حسب المعلومات الاستخبارية لدى الشرطة و"الشاباك". ووفق ادعاء وزارة المالية، غيرت الشرطة تقديرها، وتعتقد أنه يمكنها التمييز بين السلطات المشوبة بالجريمة والسلطات غير المشوبة بالجريمة. السلطة التي سيتم الإعلان عنها بأنها سلطة حمراء ستفقد السيطرة على كل ميزانيتها. والحديث يدور عن سحب الصلاحيات الإدارية من يد هذه السلطة وسيطرة الحكومة عليها. لأن الأمر يتعلق بمعلومات استخبارية، فمن غير الواضح إذا كانت السلطات الحمراء ستعرف لماذا تم تصنيفها هكذا، وإذا كانت ستعطى حق الاعتراض على ذلك. هذه الصلاحية ستمكن الدولة من المس بالديمقراطية المحلية بدون مبرر وبدون حق للاعتراض. وستستمر السلطات الخضراء في إدارة ميزانياتها كالعادة، لكن سيحظر عليها القيام بالدفع نقداً أو بواسطة الشيكات. كل دفعات السلطة المحلية ستتم من الآن فصاعداً بواسطة تحويلات بنكية رقمية. من غير الواضح حتى الآن ماذا سيكون تأثير ذلك على السلطات الصفراء. ربما ستواصل الحصول على الميزانيات في حسابات بنكية محددة، تضمن بأن تصل الأموال للمشروع الذي خصصت له فقط.

مبرر وزارة المالية هو أن هذه عملية مساواة تطبيق على جميع السلطات المحلية في إسرائيل، وليس فقط على السلطات العربية. وحسب أقوال وزارة المالية، فإن هذه عملية تفضيل، تطبق فقط على سلطات في حالة خطر، في حين أن السلطات التي تدار بشكل جيد ستواصل التمتع بكل صلاحياتها الإدارية. مع ذلك، التفضيل في هذه العملية هو في الحرمان فقط، يحرمون السلطات المحلية التي في حالة خطر من الصلاحيات، في حين أن السلطات النظيفة لا تحصل على صلاحيات جديدة. إضافة إلى ذلك، يتم التفضيل استناداً إلى معلومات استخبارية سرية لا يمكن الاعتراض عليها، لذلك، هذا يشكل مدخلاً لسوء الاستخدام والسيطرة الكاسحة للحكومة على الحكم المحلي في إسرائيل. هذا مدخل لتدمير الديمقراطية المحلية، والسلطات التي لا ترضى عنها الحكومة ستفقد حريتها. وحقيقة أن دافع سموتريتش لاتخاذ هذه الخطوة كان موجهاً ضد الحكم المحلي العربي فقط إنما تعزز الخوف من المس المتعمد بالحرية الديمقراطية المحلية في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، يتم تسويق هذه الخطوة من قبل وزارة المالية، التي لا معرفة لديها أو تجربة في إدارة الحكم المحلي في إسرائيل.

لقد كان لوزارة الداخلية اقتراحات مهنية لاستخدام آلية رقابة مهنية، التي ستستخدم استناداً إلى معايير مدنية ومكشوفة. ولكن المستوى المهني في وزارة الداخلية تم إبعاده عن اتخاذ القرارات. وهذا يعزز التقدير بأن خطوة سموتريتش خطوة سياسية، تنوي الحكومة تحييد السلطات المحلية التي تريد الإضرار بها، عربية ويهودية. هذه خطوة من الخطوات المناهضة للديمقراطية والأكثر خطورة التي قامت بها حكومة نتنياهو حتى الآن. وقد جاء من بتسلئيل سموتريتش أن "وزير المالية غير مستعد لقبول موجة العنف المتصاعدة. وقد وضع لنفسه هدفاً، وهو المس بالآلية التي تغذي أموال الخاوة ونشاطات الجهات العنيفة في السلطات المحلية. وزارة المالية تقوم ببناء اقتراح للحد من تحويل الأموال للجهات الإجرامية وللحماية. هذا الاقتراح سيكون بالطبع مرفقاً باستشارة قانونية وسيتم تحويله إلى قرار للحكومة".

* * *

هآرتس: الاعتقال الإداري يطال الإريتريين.. وبن غفير لأتباعه المتطرفين: تعالوا نستجم

بقلم تسفي برئيل

التنكيل بالمتظاهرين الإريتريين المعتقلين مقدمة لعملية تهديدية أوسع. في البداية، طلبت الشرطة بالتشاور مع النيابة العامة تأخير إطلاق سراحهم من المعتقل حتى يكون بالإمكان تقديم استئناف على إطلاق سراحهم. ولكن عندما ظهر أن البينات قد تكفي لإقناع القضاة بتمديد اعتقالهم بعد أن تعرضت الشرطة للانتقاد على عدم تقديم بينات كافية في مرحلة الاعتقال الأولية، تقرر تحويل 53 معتقلاً منهم إلى إجراء إداري والتنازل عن النقاش القانوني المناسب.

"إجراء إداري" يعني اعتقال إداري. هذا الاعتقال مقيد في الواقع بستين يوماً، لكن يمكن تمديده في كل مرة من جديد، كما يعرف الـ 1201 معتقل إداري فلسطيني. نسبة البينات المطلوبة في هذا الإجراء متدنية، والدولة غير ملزمة بتوفير محام للمعتقلين، وإمكانية الاستئناف تقريباً معدومة. عملياً، قد يستمر الاعتقال إلى حين طرد المعتقلين من الدولة. وإذا كان الاعتقال الإداري قد ترسخ في "المناطق" [الضفة الغربية] كوسيلة لمكافحة الإرهاب في أوضاع يخشى فيها "الشاباك" من كشف طرق عمله، أو عندما لا تكون البينات قوية بما فيه الكفاية لضمان اعتقال حسب القانون، فإن انزلاقه إلى إسرائيل في حالة طالبي اللجوء يشير إلى بداية الطريق لاستخدامه أيضاً ضد مواطني الدولة.

في حزيران، قدم عضو الكنيست تسفيكا فوغل (قوة يهودية) مشروع قانون استهدف منح وزير الأمن الوطني صلاحية الاعتقال الإداري بما يشبه الموجود في يد وزير الدفاع ورئيس الأركان. في تفسيرات مشروع القانون جاء أن القانون حيوي لإعطاء رد على وضع تملك الشرطة فيه معلومات حول إمكانية شبه مؤكدة لتنفيذ جريمة خطيرة، ولكن بدون أساس صلب من البينات لن تكون لدى الشرطة أدوات لتنفيذ اعتقال وقائي للمشبوهين.

معارضة "الشاباك" والمستشارة القانونية للحكومة نجحت بوقف ما سمي "منحدر زلق"، لكن مظاهرات الإريتريين منحت مؤيدي "قوة يهودية" الفرصة لاستخدام الاعتقال الإداري حتى بدون تشريع. الجيش الإسرائيلي يسمي هذا الإجراء "تدرباً على النموذج"، الذي يعني اختبار الدروس المطلوبة قبل العملية الحقيقية. و"العملية" انطلقت الآن.

وكما كتب ميخائيل هاوزر طوف في "هآرتس" في 9/5 فإن وزير العدل ياريف لفين ووزير الداخلية موشيه اربيل، يسوّقان لقانون أساس: الهجرة، وهو إبداع قانوني آخر ولد من رحم الاتفاقات الائتلافية المسمومة. وإذا صودق عليه فسيمكن من اعتقال المقيمين الأجانب الذين لا يمكن طردهم، لفترة غير محدودة، ومنع الأجانب من التوجه إلى المحاكم حول أمور إدارية، وتقييد حرية حركتهم، والمزيد من الفوائد الأخرى مثل مصادرة أموال الماكثين هنا بدون تصاريح. نعم، الحديث هنا يدور عن قانون أساس، الذي يستهدف منع المحكمة العليا من التدخل في المصادقة عليه حتى لو شمل مساً غير معقول بصورة كبيرة بحقوق طالبي اللجوء.

مع انضمام الأجانب، وربما يعقبهم المواطنون العرب، إلى دائرة الأعضاء في نادي الاعتقال الإداري، فمن غير المستبعد أن يحصل أيضاً "المشاغبون اليهود" على رحلة بالمجان في قطار الأشباح من إنتاج بن غفير وشركائه. لأن المفيد ضد "معارضي النظام" الإريتريين والمجرمين العرب يناسب "معارضي النظام" الإسرائيليين و"الرافضين للخدمة" و"الخونة" وغيرهم من المواطنين الذين يزعجون النظام.

مثلما للإرتريين، سيكون الحق محفوظاً لمواطني إسرائيل أيضاً للهجرة الطوعية إلى دولة لجوء أخرى. فجأة، يتبين أن جدار

الفصل بين إسرائيل و"المناطق" والعائق على طول الحدود مع مصر، الذي استهدف منع دخول طالبي اللجوء، ليست سوى حواجز مادية ضد بني البشر، وهي ليست قوية بما فيه الكفاية لوقف تحول إسرائيل إلى دولة يكون مواطنوها هم "أعداؤها".

* * *

هآرتس: هكذا يتم تنفيذ المشروع الرائد للترانسفير الكبير

بقلم جدعون ليفي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

بعيدًا عن أعين الجميع وعلى هامش الساحة الخلفية المظلمة يحدث تطهير عرقي. فما ظهر قبل بضعة أشهر كمجموعة عشوائية لأعمال عنف لمستوطنين مشاغبين، الذين يعتدون وينكلون بجيرانهم بسادية فقط لذاتها، والذين لا يترددون في ضرب الشيوخ والاطفال بقضبان الحديد، تنمو امام عيوننا العمياء وتصل الى أبعاد وحشية. الآن هذا لم يعد مجرد تجمع بالصدفة. الآن هذا أصبح سياسة، بدعم من النظام أو بغض نظره. الآن لم يعد بالإمكان التجاهل. هذا يبدو مثل التطهير العرقي ويتصرف مثل التطهير العرقي، لذلك هو تطهير عرقي.

في الاشهر الثلاثة الاخيرة قمت بزيارة ثلاثة تجمعات للرعاة، الذين اضطروا الى مغادرة قراهم في ارجاء الضفة خوفا من المستوطنين، وكانت هناك اسباب اخرى. ثلاث قرى صغيرة استسلمت واخليت، تجمعاتها انتشرت في الارجاء، نسيج حياتها تدمر، آلاف الدونمات "تم تطهيرها" واستولى عليها زعران المستوطنين. وفي شهر حزيران كان تجمع عين سامية، 200 شخص بينهم عشرات الاطفال، الذين هربوا من اجل النجاة بأنفسهم من ذعر المستوطنين في البؤر الاستيطانية التي توجد على سفوح كوخاف هشاحر. في شهر تموز كان تجمع الرعاة في خربة أبو وداد، الذي هرب سكانه خوفا من سكان مستوطنة حفات ماريم، وفي هذا الاسبوع كنت في تجمع الرعاة في البقعة، الذين هربوا للنجاة بأنفسهم وتركوا اراضيهم التي عاشوا فيها في الاربعين سنة الاخيرة، خوفا من مستوطني متسبيه حجيت ونفيه ايرز ومتسبيه دانيا. تنكيل لا يتوقف، والذي ازداد جدا منذ صعود الحكومة الحالية الى السلطة، أثمر.

من اجل أن يغادر الرعاة قراهم، الذين يعيشون في ظروف بدائية بدون كهرباء وبدون مياه وبدون أدنى قدر من الخدمات، يجب أن يحدث شيء ما كبير حقا. هؤلاء الناس هم رعاة شجعان صفعتهم اشعة الشمس والصعوبات، والذين عاشوا في تجمعاتهم عشرات السنين، ولدوا فيها وولد فيها اولادهم، قرروا ذات يوم الاستسلام ورفع الايدي والمغادرة، وتنازلوا عن الصمود الذي تم وصمه بنكبة 1948 على أمل ألا يتكرر ذلك مرة اخرى.

جميعهم يروون نفس القصة: لم يعد بإمكاننا الصمود أكثر. الاعتداء والسرقة والاقتحام وتهديد الاولاد والحوامات والتراكتورات الصغيرة والحواجز، كل ذلك كان بدعم من الجيش. المستوطنون يقومون بالاعتداءات لإشباع رغباتهم والجنود يقومون بحراستهم. الجيش الاسرائيلي لا يمكنه أبدا ادعاء البراءة والقول بأن جنوده غير متورطين في عملية التطهير العرقي الجارية. وليس بالصدفة أنهم جميعهم ابناء تجمعات رعاة للبدو. هذا هو المشروع الرائد للتهجير الكبير. هذه مجموعة

تجريبية قبل النكبة 2، التي تبلورت في عقول اسرائيليين أكثر مما نتخيل كـ "حل نهائي" لـ "القضية الفلسطينية". وإذا كان هذا المصطلح يظهر كأنه مثير للقشعريرة فهو حقا هكذا.

المستوطنون اختاروا تجمعات الرعاة كمشروع رائد لأنهم في أسفل سلسلة الغذاء الفلسطينية، الاضعف، الذين لا يوجد من يحميهم. لا يوجد لديهم من يتوجهون اليه، سواء شرطة أو جيش أو سلطة. هم لم يقيموا لأنفسهم في أي يوم قوة مقاومة مهما كانت ضعيفة مثلما في مخيمات اللاجئين. كل عالمهم هو رعي الاغنام وصراع البقاء الصعب من اجل جلب المياه وزراعة القمح والدفء في الشتاء وارسال اولادهم الى المدرسة البعيدة. لا أحد سيهب للدفاع عنهم، ولا أحد سيهتم بمصيرهم، باستثناء بعض الاسرائيليين المثاليين. المستوطنون هم ابطال عليهم، وعلى الناس الاضعف. عليهم، الضعفاء جدا، هم يقومون بتجريب ادوات قبل الامر الحقيقي. لكن الامر الحقيقي أصبح موجودا هنا. قبل ذلك لم تحدث في أي يوم، خلال سنوات الاحتلال، عملية مغادرة لقرى بهذه الابعاد. صحيح أنه امام 3 ملايين من سكان الضفة فان الحديث يدور عن نقطة في البحر. ولكن هذه نقطة مسمومة، تبشر بما سيأتي. ومن اجل طرد الجميع نحن بحاجة الى حرب يأجوج ومأجوج. ومن اجل تطهير غور الاردن وجنوب جبل الخليل وقلب الضفة الغربية فانه تكفي المستوطنين بضع مئات من الزعران الذين سينغصون حياة السكان ويجعلونها بائسة جدا. هذه بداية للتطهير العرقي. انظروا، لقد تم تحذيركم.

* * *

فرص حل الأزمة الداخلية في الاحتلال تتضاءل.. غانتس: "لا أثق بنتنياهو"

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

مع تفاقم الأزمة الداخلية ودخول دولة الاحتلال الإسرائيلي في نفق معتم مع فشل الرئيس إسحاق هرتسوغ في تسويق خطته لنزع فتيل الأزمة، طالب رئيس حزب "المعسكر الرسمي" المعارض، الجنرال بيني غانتس بإجراء انتخابات جديدة للكنيست .
وقالت هيئة البث الرسمي الإسرائيلي "كان" إنه "في نهاية يوم دراماتيكي من الخطاب العام حول الخطوط العريضة التي يطرحها الرئيس للتسوية بشأن مسألة التغييرات القضائية، يستشف من بنود التسوية المذكورة أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لن يستطيع تحقيقها بينما غانتس لا يقبل بها، في حين ترى أوساط سياسية، أن فرص التوصل إلى أي اتفاق بين الطرفين بهذا الشأن قد تضاءلت ." وأكد مراقبون، أن "نتنياهو لا يستطيع التوصل لتسوية على أساس الخطوط التي يطرحها هرتسوغ، لأن ثلث الائتلاف الحكومي من خلفه متشدد جدا ويرفض تأييد هذه المقترحات ."
من جهته، أعلن غانتس رفضه هذا الطرح لأنه بحسب قوله، "لا يثق بنتنياهو بعدما راوغ الأخير بين نفي علمه بمقترحات هرتسوغ والقبول بها، وبين الدعوة بعد ذلك إلى التحاور حولها ." وذكرت "كان" في تقريرها أن "الرئيس يقف في مكان وسط بين الاثنين، ومن المرجح ألاّ يضع هرتسوغ مرة أخرى مشروع اتفاق بالخطوط العريضة بين الجانبين دون إجماع مسبق ."
يشار إلى أن حزب "الليكود" زعم قبل أيام، في بيان رسمي، أن "جميع العروض المطروحة والتي تقول إن الليكود يتبناها، منشورات كاذبة، بل ونفى موافقته على فحواها ." والثلاثاء، خرج نتنياهو قبل خطاب غانتس بنحو 20 دقيقة بتسجيل مصور يدعو من خلاله إلى الحوار، وتلك خطوة اعتبرها حزب المعسكر الرسمي تحديا له، بحسب هيئة البث . وقال مسؤولون كبار مقربون من غانتس، "اقتراح نتنياهو بعقد اجتماع مشترك ليس سوى مجرد مناورة، ولكي يحدث ذلك،

يتوجب على رئيس الوزراء اتخاذ خطوة لإعادة بناء الثقة بنفسه ."

ونوهت "كان" في تقريرها، أن "من بين الخطوات الممكنة التي بوسع رئيس وزراء الاحتلال اتخاذها لإعادة بناء الثقة التوقيع على وثيقة التزام، أو الإدلاء ببيان عام يقضي بوقف التشريعات الخاصة بالتغييرات في جهاز القضاء أو سحب قانون تقليص حجة المعقولية ." وبين المسؤولون، أنه "قبل صدور بيان رسمي كهذا أو خطوة لإعادة بناء الثقة، ما من شيء يمكن التحاور حوله ."

وخاطب نتنياهو الجنرال غانتس، قبل دقائق معدودة من خروج الأخير بتصريحه، قائلا، "في ظل الاتصالات غير المباشرة التي تجري برعاية الرئيس، غالبية الإسرائيليين تتوقع منا أن نفعل شيئا من أجل هدف مشترك، هم يريدون منا أن نتوصل إلى اتفاقات"، داعيا غانتس إلى "دخول غرفة الحوار، ولكن أولا يجب القيام بشيء واحد بسيط، وضع جميع الشروط المسبقة، وجميع العقبات جانبا ."

بدوره، قال وزير العدل، ياريف ليفين: "لا أعتقد أن الحكمة بكاملها تتواجد في جانب واحد، الحوار والتحاور هو الأمر الصواب فعله، يمكن التوصل إلى تفاهمات، ولكن يجب أن تتوفر الرغبة الحقيقية لهذا من كلا الجانبين ." كما هاجم ليفين قطب المعارضة غانتس، وذكر أن "غانتس يتحدث مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لكنه لا يتحاور معي، التسوية تعني ما يلي: لن يحدث كل ما أريده 100 في المئة، ولكن لا ينبغي أن يكون صفرا ."

في المقابل قال غانتس، "أنا لا أثق بنتنياهو، الذي يفعل أولا ما هو جيد له، وعندها فقط ما هو صحيح للبلاد، ولكن على القيادة أن تضع اعتبار إسرائيل ومصلحته أولا، هدفنا ليس الوصول إلى أزمة دستورية تمزق الجمهور، بل الحفاظ على الديمقراطية وتجنيبها أزمة كهذه إن أمكن، وهذه مسؤولية كل زعيم، وللأسف نتنياهو وشركاؤه قرروا جر إسرائيل إلى ما هو أبعد من ذلك، نحو أعمق أزمة في تاريخها ." وعلق غانتس على مبادرة الرئيس هرتسوغ بقوله: "قدم لي الرئيس مشروع تفاهمات، تم الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء، في البداية أبلغت هرتسوغ بأنني أجد صعوبة في رؤية الائتلاف يوافق على مضمون هذه المبادرة العريضة، ولكن من واجبنا أن نحاول ."وأضاف: "الخطوط العريضة التي نشرت أبرز نقاطها في وسائل الإعلام، ليست الخطوط العريضة لتطلعاتنا، كنا على استعداد لمناقشتها كأساس، من أجل وقف الانقلاب والإضرار بإسرائيل، ونحن ندرك أننا حين نتولى السلطة، سنقود عملية أوسع من شأنها تعزيز سيادة القانون وترسيخ قواعد إدارة البلاد في اتفاقيات واسعة." وتابع، "بالأمس قمنا بتحليل المبادرة، وخلصنا إلى الاستنتاج الأول؛ إذا أردنا التوصل إلى تفاهمات، فمن الضروري أولا تعديل قانون حجة المعقولية، على أن يتم سن قانون لتحصين هذا التعديل بضرورة موافقة 75 نائب كنيست عليه، وبعد ذلك فقط سيتم إجراء تعديلات أخرى."

* * *

مسؤولون أمنيون لحكومة نتنياهو: استغلال الاتصالات مع السعودية لتهدئة الضفة

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يطالب مسؤولون أمنيون إسرائيليون باستغلال الاتصالات الجارية حول صفقة أمنية – عسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية وتشمل اتفاق تطبيع علاقات بين السعودية وإسرائيل، من أجل دفع تهدئة أمنية في الضفة الغربية المحتلة، بواسطة تقديم "مبادرات نية حسنة وتنازلات" للفلسطينيين، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس" اليوم، الخميس.

وقدم المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون موقفهم أمام وزراء خلال مداولات حول اتفاق تطبيع محتمل مع السعودية، في وقت ازداد فيه تعنت الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، بنيامين نتنياهو، وتعتبر أنه ينبغي الفصل بين اتفاقيات تطبيع علاقات مع دول عربية وبين الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وحاول جهاز الأمن الإسرائيلي إعفاء نفسه من المسؤولية عن الوضع الأمني في الضفة من خلال تكرار الادعاء أن نتنياهو سيواجه صعوبة في الحصول على تأييد من حكومته لدفع تهدئة أمنية، "إذ يتوقع أن يعارض ذلك وزراء من حزبي عوتسما يهوديت والصهيونية الدينية، وكذلك عدد من وزراء حزب الليكود"، بحسب الصحيفة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أمنيين إسرائيليين قولهم إنه لا توجد في هذه الأثناء تفاهمات بين إسرائيل والسعودية، وأن التوصل إلى اتفاق بين الدولتين بتركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية يكاد يكون مستحيلا. وأضافت الصحيفة أن إسرائيل لم تتلق حتى الآن مطالب فلسطينية واضحة في إطار الاتصالات الأميركية – السعودية – الإسرائيلية، بينما سلمت السلطة الفلسطينية قائمة مطالب للسعودية، وطلب أن تقدمها الأخيرة لإسرائيل في إطار مفاوضات، وبين المطالب نقل مناطق C في الضفة إلى السلطة الفلسطينية، وتجميد البناء في المستوطنات، وفتح القنصلية الأميركية في القدس.

وكان موقع "واللا" الإلكتروني قد ذكر أن وفدا فلسطينيا مؤلفا من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حسين الشيخ، ومدير المخابرات العامة، ماجد فرج، ومستشار الرئيس الفلسطيني، مجدي الخالدي، قد التقى مع مبعوث الرئيس الأميركي للشرق الأوسط، بيرت ماكغورك، في الرياض، يوم الثلاثاء الماضي.

وحسب الصحيفة، فإن الولايات المتحدة هي التي ربطت بين الاتصالات مع السعودية وبين تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية إن الإدارة الأميركية تعتبر أنها أهدرت فرصة بعدم محاولات دفع خطوات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لدى التوقيع على "اتفاقيات أبراهام." وأضافت المصادر الأمنية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة والسعودية تقتربان من التوصل إلى تفاهمات مبدئية حول تفاصيل الاتفاق بينهما، وأنهما لن توقعان على حلف دفاعي يلزم الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب السعودية في تعرضها لهجوم، وإنما ستوقعان على اتفاق يرسي التزام الولايات المتحدة بمنح السعودية مساعدات أمنية. ورجحت المصادر الأمنية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة ستوافق على المطلب السعودي بشأن برنامج نووي مدني شريطة أن يخضع لمراقبة دولية. ويعارض جهاز الأمن الإسرائيلي قيام السعودية بتخصيب اليورانيوم في أراضيها. من الجهة الأخرى، يعتبر الرئيس الأميركي، جو بايدن، أن اتفاقا مع السعودية سيكون إنجازا عشية انتخابات الرئاسة الأميركية. إلا أن اتفاقا كهذا يستوجب مصادقة ثلثي مجلس الشيوخ الأميركي عليه، فيما يتوقع أن يعارضه عدد من أعضاء المجلس الديمقراطيين، إذا لم يشمل إنجازات لصالح الفلسطينيين.

* * *

إضعاف القضاء: جميع الجنود الإسرائيليين معرضين للاعتقال والمحاكمة الدولية

حذر خبراء قانون إسرائيليون من أن جميع الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية سيكونون معرضين للاعتقال في دول أوروبية وأماكن أخرى، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وذلك على إثر خطة "الإصلاح القضائي" الحكومية لإضعاف جهاز القضاء والمحكمة العليا خصوصا، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الخميس. ونقلت الصحيفة عن رسالة جرى تناقلها عبر البريد الإلكتروني الداخلي لمكتب محامين كبير في تل أبيب وجاء فيها: "لمن يهمه الأمر، على إثر إلحاق الضرر بالمحكمة العليا، يوجد احتمال كبير اليوم أن من يؤدي الخدمة العسكرية في المناطق (المحتلة) ويتم تصويره وبحيث يكون وجهه مكشوفا، سيكون معرضا للاعتقال في أوروبا وأماكن أخرى بسبب جرائم حرب." وأضافت الرسالة أنه "في هذه الحالة سيكون من الصعب جدا تقديم المساعدة. وطالما لا يتم إلغاء جميع الخطوات التي تلحق الضرر بالمحكمة العليا وجهاز المحاكم، فإن هذا الخطر سيكون قائما وملموسا وحقيقيا. ويوصى الجميع بعدم الانصياع للدعوة إلى الخدمة في الاحتياط." ووقع على الرسالة المحامي روني بركمان، الذي ترافع في العديد من القضايا الدولية، وخبير بما يحدث في مواضيع القانون الدولي بما يتعلق بمحاكمة أعضاء في قوات مسلحة لدولة كهذه أو تلك بتهم جرائم الحرب. وأضاف بركمان، وهو معارض لخطة إضعاف القضاء، أن عدم التراجع عن قانون إلغاء ذريعة المعقولية، الذي يمنع المحكمة العليا من القيام برقابة قضائية على قرارات وخطوات الحكومة، إلى جانب تصريحات وأعمال ينفذها وزراء، ينطوي على خطر شديد للغاية على جميع جنود الجيش الإسرائيلي النظاميين وفي الاحتياط.

وفسر طيارون حربيون إسرائيليون في الاحتياط توقفهم عن الخدمة العسكرية، خلال الأشهر الأخيرة، بالتخوف من تحقيقات ودعاوى وإجراءات قضائية في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أو في محاكم أخرى في دول أخرى.

وأشارت الصحيفة إلى أنه خلال مداولات مغلقة وهيئات سرية في الجيش الإسرائيلي والنيابة العامة، وكذلك في شهادات سرية أمام المحكمة العليا، أكد خبراء قانون أن الملاحقة القضائية لن تكون ضد الطيارين فقط وإنما ضد جميع الجنود الإسرائيليين، وأن الخطر أعلى بكثير على ضباط وجنود ليسوا جزءا من سلاح الجو ولا يعملون في السر. والسبب أنه معرضون بشكل واسع للكاميرات التي لا تسيطر عليها الرقابة العسكرية. وأدت هذه التخوفات إلى مداولات سرية في إسرائيل، بمشاركة النيابة العامة العسكرية وهيئة الأركان العامة ومسؤولين كبار في وزارة القضاء ومكتب المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، بصفتها مسؤولة عن النيابة العسكرية. ووصفت الجهات العسكرية هذه المخاطر بأنها "الساعة الرابعة" أو "البعد الرابع" الذي ينبغي التدقيق به على إثر الأزمة السياسية في إسرائيل وعواقبها الداخلية والخارجية. وجاء هذا الوصف داخل الجيش، وهو "الساعة القضائية"، إلى جانب "ساعة الكفاءات" و"ساعة التماسك" و"الساعة العملياتية."

وقدم المدير السابق للدائرة الدولية في النيابة العامة الإسرائيلية، غال لافارطوف، إفادة للمحكمة العليا مؤخرا، قال فيها إنه "في جميع الحالات التي اعتنينا بها، استند الادعاء المركزي الذي سمح بإغلاقها أو إيقاف الخطوات الجنائية إلى استقلالية جهاز المحاكم الإسرائيلي، الذي بإمكانه اتخاذ إجراءات جنائية بنفسه ضد مواطنين، مهما كانوا رفيعي المستوى، وبضمنهم قادة أو ضباط الجيش، إذا خالفوا القانون."

وأفاد موقع "واينت" الإلكتروني بأنه في أعقاب أقوال رئيس الموساد الأسبق، تمير باردو، بأن إسرائيل تمارس سياسة أبارتهايد في الضفة الغربية، عبر مسؤولون إسرائيليون وخبراء في القانون الدولي عن تخوف في أعقاب التصريحات العنصرية ضد الفلسطينيين التي يطلقها مسؤولون سابقون في جهاز الأمن ووزراء، مثل بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وحذروا من أن إسرائيل تقترب من إجراءات جنائية ضدها في محاكم دولية.

وأشارت الصحيفة في هذا السياق إلى تفوهات سموتريتش حول "محو بلدة حوارة" الفلسطينية، وإلى أنه كوزير للمالية ووزير في وزارة الأمن، ينفذ عمليات في المناطق C في الضفة الغربية ويُنظر إليها على أنها ضم فعلي لهذه المناطق إلى إسرائيل. كذلك أشارت الصحيفة إلى أن تفوهات بن غفير، التي زعم فيها أن "حقي وحق زوجتي وأولادي بالتجول في يهودا والسامرة أهم من حق العرب بالتنقل"، تعزز الاتهامات لإسرائيل بأنها تمارس سياسة أبارتهايد.

وقال محامي الدفاع السابق في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، نيك كاوفمان، إنه "كلما صرح وزراء إسرائيليون في وسائل الإعلام بطريقة يمكن تفسيرها كدعم لسياسة حكومية تشمل ممارسات غير إنسانية في إطار نظام قمعي وتفوق عرقي، فإن الطريق إلى إجراءات جنائية في لاهاي ضد مسؤولين إسرائيليين تكون أقصر وأسرع."

* * *

هرتسوغ: "إسرائيل" بأوج أزمة دستورية خطيرة

ترجمة: وكالة خبر سما الاخبارية

كرر الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، تحذيراته من تداعيات خطة "الإصلاح القضائي" التي تقودها حكومة بنيامين نتنياهو، لإضعاف جهاز القضاء، على المجتمع الإسرائيلي وسلطات الحكم بإسرائيل، قائلا إن "إسرائيل تتواجد في أوج أزمة دستورية لم تشهدها من قبل."

وردت تصريحات هرتسوغ، الأربعاء، خلال مشاركته في مراسم تأبين الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيرس، قائلا إن "إسرائيل تعيش منذ تسعة أشهر في خضم أزمة دستورية تركت تداعيات على الاقتصاد، وكذلك على الأمن القومي. وأضاف هرتسوغ، الذي تحدث بعد يوم من تصريحات رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، التي قللت من التفاؤل بإمكانية نجاح الاتصالات بين الطرفين واحتمال التوصل إلى تسوية بشأن خطة "التعديلات القضائية"، أنه "لا توجد طريقة للحديث دون الاستماع والاحترام، يجب علينا أن نفهم أنه إذا فاز طرف وخسر طرف، فإننا جميعا نخسر." وقال الرئيس الإسرائيلي إنه "يجب علينا حل الأزمة الدستورية الخطيرة بين سلطات الحكم، وتحديد التوازن الصحيح والصحي بينها."

ووفقا لهرتسوغ، "يجب الحفاظ على المجتمع الإسرائيلي، ويجب الحفاظ على الديمقراطية الإسرائيلية، على أساس حكم وسيادة القانون، والذي يتضمن بالطبع الامتثال لأحكام وقرارات المحكمة العليا واحترمها وتطبيقها"، على حد قوله. وأضاف هرتسوغ: "هذه أيام وفترة لمحاسبة الذات، وعلى الجميع أن يفكروا مليا في عواقب وتداعيات أفعالنا. وأنا أدعو مرة أخرى

المسؤولين المنتخبين، وأقول لهم لقد حان الوقت لتصرف بمسؤولية، والنظر إلى الواقع، والتصرف بكل الطرق للتوصل إلى توافق واسع النطاق." وتابع: "علم أن الأمر صعب، ولكن حان الوقت لمد الأيادي، والرد على مبادرات الاتصالات واللقاءات بغية التوصل إلى تسوية، علينا أن نجرب."

وبحسب هرتسوغ فإن "الغالبية العظمى من الجمهور الإسرائيلي ترغب في إنهاء هذه الأزمة، وإلغاء هذا الجدل من جدول الأعمال، والبدء في العمل معا على الأشياء المهمة حقا، خاصة في هذه الأيام، عندما يكون الاستقطاب والانقسام في ذروتهما، ويبدو أنه من الصعب على البعض منا أن يتصوروا مستقبلا مشتركا ومفعما بالأمل. فإسرائيل أقوى من أي أزمة، والمجتمع الإسرائيلي أقوى من أي أزمة."

* * *

اسرائيل : الكشف عن مصانع التنظيمات الإجرامية لإنتاج الطائرات المتفجرة

كشفت الشرطة الاسرائيلية ان المنظمات الإجرامية اقامت مؤخراً مصانع لإنتاج الطائرات بدون طيار المتفجرة من أجل القضاء على منافسيها، وأيضاً كعمل تجاري مالي بكل المقاصد والأغراض يدر مئات الآلاف من الشواقل شهرياً. وتقدر الشرطة أنه يتم إنتاج عشرات الطائرات بدون طيار المتفجرة شهريًا في تلك المصانع المنتشرة في القرى والغرف تحت الأرض والأنفاق.

وتعتبر الطائرات بدون طيار التي يتم إنتاجها في المصانع أكثر تطورا من تلك التي تحطمت في الأشهر الأخيرة في طريقها لمحاولات القضاء على المجرمين أو إلحاق الضرر بمنازلهم. وتتراوح تكلفة الطائرة بدون طيار من النوع الجديد، والتي يسميها البعض "الانفجار 1"، حوالي 30 ألف شيكل، بحسب كمية المادة المتفجرة ونوع الطائرة بدون طيار.

وفي الأسابيع الأخيرة، داهمت وحدات من الشرطة الخاصة في المنطقة الوسطى مجمعات عائلات الجريمة في الرملة واللد وضبطت نحو 15 طائرة مسيرة والعديد من الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، قبل بضعة أيام، تم القبض على فرقة اغتيال تخطط لإلحاق الأذى بالمجرمين المنافسين باستخدام طائرات بدون طيار متفجرة وبنادق وبنادق. وكشف مسؤول في الشرطة: "لقد أدركنا مؤخرًا أن المنظمات الإجرامية تنتج طائرات بدون طيار متفجرة عالية الجودة، ويستخدم بعضها أيضًا للتجسس على قوات الشرطة لتكون جاهزة للمداهمات، أو لمتابعة المجرمين المتواجدين في المنطقة". يمكن أيضًا استخدام هذه الطائرات بدون طيار في النهاية لمهاجمة ضباط الشرطة، وهذا ما يجب أن يقلقنا."

* * *

تقارير

i24NEWS : تقرير: رئيس الموساد السابق يزعم أن إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية

في تصريحات مفاجئة أدلى بها لوكالة أسوشييتد برس، الأربعاء، قال رئيس الموساد السابق تامير باردو إن إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية . وأوضح باردو أنه يستند في حكمه على الادعاء بأنه "حيث يُعتمد نظامان قانونيان لمقاضاة شعبين، تكون هناك دولة فصل عنصري، وفق النشر في واينت التي اقتبست من اللقاء.

وقال باردو إنه كرئيس للموساد في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حذر عدة مرات من أنه يتوجب عليه أن يقرر ما هي حدود إسرائيل – وإلا فهو يخاطر بتدمير الدولة اليهودية. ووفقا له، "على إسرائيل أن تقرر ما تريد. إن دولة لا حد لها هي دولة بلا حدود." وتطرق باردو خلال المقابلة إلى تصريح وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير بشأن حرية حركة الإسرائيليين في الضفة الغربية. وقال إن المواطنين الإسرائيليين يمكنهم ركوب سياراتهم والقيادة في أي مكان يريدون، باستثناء قطاع غزة - بينما لا يستطيع الفلسطينيون القيادة في أي مكان. وأضاف باردو أنه لا يعتبر مواقفه بشأن الوضع في الضفة الغربية "متطرفة – بل هي حقيقة." ولم يفصح باردو عما إذا كانت هذه هي مواقفه فترة ترأسه الموساد بين الأعوام 2011-2016. لكنه أكد أنه طالما اعتقد بأن القضية الفلسطينية هي واحدة من القضايا الأكثر إلحاحًا في البلاد - حتى أكثر من البرنامج النووي الإيراني.

وبحسب التقرير فإن المبعوث الخاص للأمم المتحدة مايكل لينك أشار في تقرير يعده لصالح جلسة النقاش التي ستقام في محكمة العدل الدولية في هاغ حول قانونية الاحتلال الإسرائيلي بناء على انطباعاته حيث أجرى جولة في المنطقة، أن إسرائيل "تنتهك القانون الدولي وتضم أرضا محتلة وتمّس بحقوق المواطن وتمارس أساليب الفصل العنصري."

ويضيف تقرير لينك "بما أن الاحتلال غير قانوني، فإن العواقب يجب أن تكون الانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط للقوات العسكرية الإسرائيلية، وانسحاب المستوطنين الاستعماريين، وإلغاء جميع القوانين التمييزية، وحل الإدارة المدنية." ووصف لينك وهو أستاذ قانون كندي التقرير الذي كلف بإعداده بأنه "واحد من أكثر تقارير الأمم المتحدة شمولاً على الإطلاق الذي يتناول الاحتلال وإنهاء الاستعمار وتقرير المصير."

حزب الليكود خرج ضد أقوال باردو وأصدر بيانا جاء فيه "إننا ندين بشدة التصريح المخزي والكاذب الذي أدلى به تامير باردو. لا توجد دولة في العالم تعمل ضد الإرهاب بالمستوى الأخلاقي العالي الذي تتصرف به إسرائيل.

جيش الدفاع الإسرائيلي يتصرف بشكل أخلاقي لحماية مواطني إسرائيل وفي نفس الوقت يمنع إصابة الأبرياء. تعالج المستشفيات في إسرائيل اليهود والعرب، الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. العرب واليهود يدرسون ويعملون معًا في إسرائيل. وبدلا من الدفاع عن دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي، يقوم باردو بالتشهير بإسرائيل. إخجل يا باردو."

* * *

فرص حل الأزمة الداخلية في الاحتلال تتضاءل.. غانتس: "لا أثق بنتنياهو"

ترجمة: أحمد صقر . موقع عربي21

مع تفاقم الأزمة الداخلية ودخول دولة الاحتلال الإسرائيلي في نفق معتم مع فشل الرئيس إسحاق هرتسوغ في تسويق خطته لنزع فتيل الأزمة، طالب رئيس حزب "المعسكر الرسمي" المعارض، الجنرال بيني غانتس بإجراء انتخابات جديدة للكنيست .

وقالت هيئة البث الرسمي الإسرائيلي "كان" إنه "في نهاية يوم دراماتيكي من الخطاب العام حول الخطوط العريضة التي يطرحها الرئيس للتسوية بشأن مسألة التغييرات القضائية، يستشف من بنود التسوية المذكورة أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لن يستطيع تحقيقها بينما غانتس لا يقبل بها، في حين ترى أوساط سياسية، أن فرص التوصل إلى أي اتفاق بين الطرفين بهذا الشأن قد تضاءلت ." وأكد مراقبون، أن "نتنياهو لا يستطيع التوصل لتسوية على أساس الخطوط التي يطرحها هرتسوغ، لأن ثلث الائتلاف الحكومي من خلفه متشدد جدا ويرفض تأييد هذه المقترحات ."

من جهته، أعلن غانتس رفضه هذا الطرح لأنه بحسب قوله، "لا يثق بنتنياهو بعدما راوغ الأخير بين نفي علمه بمقترحات هرتسوغ والقبول بها، وبين الدعوة بعد ذلك إلى التحاور حولها ." وذكرت "كان" في تقريرها أن "الرئيس يقف في مكان وسط بين الاثنين، ومن المرجح ألاّ يضع هرتسوغ مرة أخرى مشروع اتفاق بالخطوط العريضة بين الجانبين دون إجماع مسبق ."

يشار إلى أن حزب "الليكود" زعم قبل أيام، في بيان رسمي، أن "جميع العروض المطروحة والتي تقول إن الليكود يتبناها، منشورات كاذبة، بل ونفى موافقته على فحواها ." والثلاثاء، خرج نتنياهو قبل خطاب غانتس بنحو 20 دقيقة بتسجيل مصور يدعو من خلاله إلى الحوار، وتلك خطوة اعتبرها حزب المعسكر الرسمي تحديا له، بحسب هيئة البث . وقال مسؤولون كبار مقربون من غانتس، "اقتراح نتنياهو بعقد اجتماع مشترك ليس سوى مجرد مناورة، ولكي يحدث ذلك، يتوجب على رئيس الوزراء اتخاذ خطوة لإعادة بناء الثقة بنفسه ."

ونوهت "كان" في تقريرها، أن "من بين الخطوات الممكنة التي بوسع رئيس وزراء الاحتلال اتخاذها لإعادة بناء الثقة التوقيع على وثيقة التزام، أو الإدلاء ببيان عام يقضي بوقف التشريعات الخاصة بالتغييرات في جهاز القضاء أو سحب قانون تقليص حجة المعقولية ." وبين المسؤولون، أنه "قبل صدور بيان رسمي كهذا أو خطوة لإعادة بناء الثقة، ما من شيء يمكن التحاور حوله ."

وخاطب نتنياهو الجنرال غانتس، قبل دقائق معدودة من خروج الأخير بتصريحه، قائلا، "في ظل الاتصالات غير المباشرة التي تجري برعاية الرئيس، غالبية الإسرائيليين تتوقع منا أن نفعل شيئا من أجل هدف مشترك، هم يريدون منا أن نتوصل إلى اتفاقات"، داعيا غانتس إلى "دخول غرفة الحوار، ولكن أولا يجب القيام بشيء واحد بسيط، وضع جميع الشروط المسبقة، وجميع العقبات جانبا ."

بدوره، قال وزير العدل، ياريف ليفين: "لا أعتقد أن الحكمة بكاملها تتواجد في جانب واحد، الحوار والتحاور هو الأمر الصواب فعله، يمكن التوصل إلى تفاهمات، ولكن يجب أن تتوفر الرغبة الحقيقية لهذا من كلا الجانبين ." كما هاجم ليفين قطب المعارضة غانتس، وذكر أن "غانتس يتحدث مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لكنه لا يتحاور معي، التسوية تعني ما يلي: لن يحدث كل ما أريده 100 في المئة، ولكن لا ينبغي أن يكون صفرا ."

في المقابل قال غانتس، "أنا لا أثق بنتنياهو، الذي يفعل أولا ما هو جيد له، وعندها فقط ما هو صحيح للبلاد، ولكن على القيادة أن تضع اعتبار إسرائيل ومصلحته أولا، هدفنا ليس الوصول إلى أزمة دستورية تمزق الجمهور، بل الحفاظ على الديمقراطية وتجنيبها أزمة كهذه إن أمكن، وهذه مسؤولية كل زعيم، وللأسف نتنياهو وشركاؤه قرروا جر إسرائيل إلى ما هو

أبعد من ذلك، نحو أعمق أزمة في تاريخها." وعلق غانتس على مبادرة الرئيس هرتسوغ بقوله: "قدم لي الرئيس مشروع تفاهمات، تم الاتفاق عليه مع رئيس الوزراء، في البداية أبلغت هرتسوغ بأنني أجد صعوبة في رؤية الائتلاف يوافق على مضمون هذه المبادرة العريضة، ولكن من واجبنا أن نحاول."وأضاف: "الخطوط العريضة التي نشرت أبرز نقاطها في وسائل الإعلام، ليست الخطوط العريضة لتطلعاتنا، كنا على استعداد لمناقشتها كأساس، من أجل وقف الانقلاب والإضرار بإسرائيل، ونحن ندرك أننا حين نتولى السلطة، سنقود عملية أوسع من شأنها تعزيز سيادة القانون وترسيخ قواعد إدارة البلاد في اتفاقيات واسعة." وتابع، "بالأمس قمنا بتحليل المبادرة، وخلصنا إلى الاستنتاج الأول؛ إذا أردنا التوصل إلى تفاهمات، فمن الضروري أولا تعديل قانون حجة المعقولية، على أن يتم سن قانون لتحصين هذا التعديل بضرورة موافقة 75 نائب كنيست عليه، وبعد ذلك فقط سيتم إجراء تعديلات أخرى."

* * *

الاحتلال يكشف وثائق سرية عن حرب 1973.. هذا ما دار بين قادته قبيل المعارك بساعات

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

ما زال الإسرائيليون منشغلين بإحياء الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع حرب أكتوبر1973 ، حيث يتم الكشف عن المزيد من الأسرار التي بقيت طي الكتمان حتى اللحظة، وآخرها التقييمات التي سادت في أوساط جيش الاحتلال قبل 18 ساعة من الحرب، والتقدير بعدم قيام المصريين والسوريين بالهجوم، واعترف وزير حرب الاحتلال حينها موشيه ديان بأن تقييمهم "كان خاطئاً" وبعد العقود الخمسة على انتكاسة "يوم الغفران" كما يسميها الاحتلال، يواصل أرشيفه الكشف عن بروتوكولات جديدة وصور ووثائق نادرة منها.

يارون دروكمان المراسل العسكري لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، كشف أنه "قبل ساعات قليلة من بدء صيام يوم الغفران بين اليهود، جرت مناقشة أمنية في مكتب رئيسة الوزراء غولدا مائير، وعلى جدول الأعمال إجلاء العائلات السوفيتية من سوريا ومصر، والتمرين الذي أجراه البلدان معا. وأشار المراسل إلى "وجود شبه إجماع حينها بين الحاضرين أنه ليس متوقعا اندلاع الحرب، وتظهر البروتوكولات والمواد التي نشرها أرشيف الدولة اليوم الخميس أن الشك رافق قادة الدولة حتى بداية الصيام، وبعده أيضا، كما يصفون اللحظة التي تغير فيها التصور، واعتراف ديان بأن التقييم استند لحرب 1967، وتبين لاحقا أنه غير صحيح."

وأضاف في تقرير مطول استند لملخصات وصور نشرها موقع أرشيف الدولة أن "رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية - أمان، إيلي زعيرا، قدم لمحة عامة عن مصر وسوريا، بزعم أن يقظتهما ترجع أساسا للخوف من إسرائيل، دون تجاهل المناورات الروسية، وليس من الواضح سبب قيامهم بذلك" وتابع: "كان لرئيس الأركان ديفيد أليعازر (دادو) رأي مماثل أيضا، زاعما أن اعتقاده بأن السوريين والمصريين لن يهاجموا، ليس لدينا أي دليل على ذلك، مع العلم أن رئيس جهاز الموساد تسفي زامير لم يكن حاضرا في المناقشة، لأنه غادر إلى لندن بشكل عاجل للقاء صديقه، وهو أشرف مروان، المقرب من الرئيس المصري أنور السادات."

وذكر دروكمان أن "ديان أبلغ الحاضرين في الجلسة أن الصور الجوية حددت معدات تابعة للقوات المصرية، ويبدو أن استكمال بناء الدبابات كان ناجحا، ليس 100%، لكنه قريب من ذلك، وعرض نقل رسالة للأميركيين مفادها أن السوريين سيهاجمون إسرائيل، وإبلاغ الروس أنه ليس لدينا ميول عدوانية، وبعد ساعات قليلة، عقدت مشاورة أخرى في مكتب غولدا، وقدم زعيرا مراجعة أخرى، لكنه ظل ثابتًا في رأيه بأن الحرب لن تندلع." ونقل عن دادو قوله: "ما زلنا نعتقد أنه يحتمل جدا أن يكون التأهب السوري والمصري نابعا من الخوف منا، وأن تكون نواياهما الحقيقية القيام بأعمال عدوانية في اتجاهات محدودة، أي أن التقييم الأساسي لـ"أمان" بأننا لا نواجه حربا هو التقييم الأكثر ترجيحا، وما نراه من تشكيلات واستعدادات تحمل سمات الدفاع فقط، رغم أنه يمكنه الهجوم على الفور، لكن ليس لدينا دليل كاف على أنهم لا ينوون الهجوم بناء على المعلومات، وقبل 18 ساعة من شن مصر وسوريا هجوما مشتركا، قدر أننا سنتلقى المزيد من الأخبار باعتزامهم شن هجوم مباغت من نوع ما، فإذا علمنا بذلك قبل 12 أو 24 ساعة، فهذه أيضاً مفاجأة كبيرة."

غولدا من جهتها "قارنت الأجواء السائدة عشية حرب أكتوبر 1973 بعشية حرب حزيران 1967، وفي صباح يوم 6 أكتوبر، وفي تمام السابعة والنصف مساء، وصلت لمكتبها في تل أبيب، وقرأ سكرتيرها العسكري ليئور في أذنها برقية أرسلها زامير أثناء الليل بعد لقائه أشرف مروان، وتلقى الحاضرون في الغرفة رسالة واضحة بأن الحرب مع مصر وسوريا لا مفر منها، وبعد نصف ساعة، جرت مناقشة خاصة بحضور ديان ودادو وزعيرا، والوزيرين يغآل آلون ويسرائيل غليلي، وكان أحد الأسئلة الرئيسية التي تم طرحها ما إذا كان ممكنا توجيه ضربة وقائية ضد المصريين والسوريين، لكن ديان أكد أنه لا يمكننا تحمل تكلفتها هذه المرة من وجهة نظر سياسية."

غولدا أيدت موقف ديان بقولها إن "الضربة الاستباقية جذابة للغاية، لكننا لسنا في عام 1967، هذه المرة سنكون مكشوفين أمام العالم، ويعتبرون سلوكنا رجسا ومقتا شديدا وعملا بغيضا، لن يصدقونا." "وكان ديان قدر احتمال انضمام الأردن لجبهة القتال إضافة لمصر وسوريا، وقد لا نضطر لإعطاء إنذار للملك، لكن علينا أن نقول إنه إذا بدأ الأردنيون بالتحرك، فيجب قصفهم، فيما نشر أرشيف الدولة تفاصيل لقاء مائير والملك حسين حذرها من اندلاع الحرب، لكن ديان قدر أن المملكة من الشرق ستنضم للحرب، وقد يقع الملك تحت ضغط شديد من المصريين لأنهم بحاجة شديدة إليه."

من جهته، ذكر مدير مكتب رئيسة الحكومة إيلي مزراحي أنه "في يوم 25 أيلول /سبتمبر، قبل أسبوعين من اندلاع الحرب، عقدت غولدا لقاء مع (ليفت) وهو لقب الملك حسين، الذي أبلغها أنه علم من مصدر حساس للغاية أن جميع الاستعدادات والخطط المتعلقة بالعملية السورية اكتملت، وأن الوحدات موجودة في مواقعها لمدة يومين، بما يشمل سلاح الجو والصواريخ، والاستعدادات المذكورة متخفية في شكل تدريب." وأضاف مزراحي: "سألته غولدا عما إذا كان ممكنا أن يقوم السوريون بالهجوم بدون التعاون الكامل من المصريين، فأجاب الملك بأنه لا يعتقد أنهم لن يتعاونون، وفي نهاية اللقاء مع (ليفت) اتصلت غولدا بديان وأبلغته بحديث الملك عن احتمال الحرب."

الأرشيف الإسرائيلي يزعم أن "ليفت" لم يكن الاسم الرمزي الوحيد للملك حسين، ففي برقية أرسلها المدير العام لمكتب رئيس الوزراء مردخاي غازيت، إلى سفير إسرائيل في واشنطن سيمحا دينيتز في حزيران /يونيو 1973، يظهر لقب آخر للملك وهو "ينوكا." وجاء في البرقية أن "ملك الأردن أكد للأمريكيين أن شرط أي اعتبار في منحه مساعدات من الدول العربية هو موافقته على نقل قيادة جيشه للقادة المصريين والسوريين، لكن القوات العسكرية الأجنبية لن تدخل الأردن إلا بعد

الحصول على موافقة أردنية مسبقة على مصيرها وموقعها، وسيتم تشغيلها تحت قيادة أردنية، وعلى عكس حرب 67، فالأردن لن تنضم للحرب." وتابع مزراحي: "عديدة هي الاعترافات الإسرائيلية التي سنقرأها في قادم الأيام وما زالت حتى اللحظة محتفظا بالعديد منها في أرشيف دولة الاحتلال، بما فيها سجلات الأحداث في مكتب رئيسة الحكومة، والمحادثات والمشاورات مع المسؤولين السياسيين والعسكريين، وملخصات الاجتماعات، ومحاضر الجلسات الحكومية." كما أشار إلى أن "جميع تلك الاعترافات مكتوبة بخط اليد، حتى أصبحت قراءتها صعبة للغاية، لأن خمسين عاما مرت على تدوينها، ولعل هذا التوثيق يكشف خطورة تلك الأحداث ساعة بساعة، والحاجة لتوثيقها، لأنه يقدم لمحة نادرة عن عمليات صنع القرار."

مع العلم أن مزراحي مدير مكتب غولدا احتفظ بآلاف الوثائق السرية، وهدد بنشر كتاب فيها، وكشف أسرار الدولة، وبدلاً من اتهامه بالتجسس والخيانة، فقد دفعت له دولة الاحتلال مبالغ ضخمة كرسوم لصمته، لكنه توفي في 2001، وحتى الآن، وفقًا لأرشيف الدولة، لم يتم نشر المذكرات الكاملة التي كتبها أثناء الحرب.